الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

محاضرات في العالم العربي المعاصر

Lectures of Contemporary Arab World

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

إعداد الدكتورة: ميدان كلثوم

أستاذ محاضرة صنف "ب"

تخصص: تاريخ معاصر

Kalthoum.meidan@univ-alger2.dz

السنة الجامعية:2024/2023

The people's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Algiers02- Abou el Kacemsaadallah
Faculty of Human sciences
Department of History

Lectures of Contemporary Arab World

Pedagogical guide for third-year Translation students

Prépared by Kalthoum MEIDANE

Lecturer B

Contemporary History

Kalthoum.meidan@univ-alger2.dz

Academic year : 2024 /2023.

تندرج هذه المحاضرات ضمن البرنامج المسطر لطلبة العلوم الإنسانية عامة وطلبة التاريخ خاصة. وتحتوي المحاضرات على:

محتوى المادة:

تمهيد

1) أهمية الوطن العربي السياسية والجيوسياسية والاقتصادية

2) أوضاع الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 19 م

3) المشاريع الاستعمارية اتجاه الوطن العربي

أ- مشروع كامبل بانرمان

4) الثورة العربية الكبرى 1916 واتفاقية سايكس-بيكو وأثر ذلك على الخلافة العثمانية

5) وعد بلفور 1917

6) الانتداب الفرنسي والبريطاني في المشرق العربي

وقائمة ببليوغرافيا تتضمن مجموعة مصادر ومراجع

المحاضرة الأولى:

أهمية الوطن العربي السياسية

والجيوستراتيجية والاقتصادية

I. الوطن العربي: الأهمية والأخطار

في التعاطي الأوروبي مع الحراكين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، تتفاعل العوامل السياسية والثقافية والدينية مع الترسبات الكامنة في أعماق كثير من الأوروبيين بتأثير الصدمات المتوالية مع العرب والمسلمين منذ فجر الإسلام. فهناك طموح السيطرة على مقدرات وطن يحتل مساحة واسعة في موقع استراتيجي مجاور لأوروبا ومتحكم في طرق مواصلاتها مع مستعمراتها الجديدة، ويمتلك موارد وأسواقا محل طمع وتنافس. كما أن هناك رغبات غير خافية في تصفية الحسابات القديمة التي لم تسوّ منذ ارتداد جحافل الصليبيين مدحورة عن المشرق العربي وأخرى خاصة بطموح كل من الكثلكة والبروتستانتية في أن تحققا انتصارا طالما سعتا إليه في الأراضي المقدسة وعلى الكنائس الشرقية بمختلف مسمياتها، وكذلك "استرداد" المواقع التي خسرتها النصرانية في المغرب العربي.

ولقد وعى المفكرون الأوروبيون وصناع القرار في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، أنه توجد ما بين المحيط الأطلسي والخليج العربي أمة عربية تمتلك خصائص الأمة المتعارف عليها. كما أدركوا الطبيعة التركيبية لهذه الأمة وأنها تشكلت من انتماء شعوب شتى للموروث الحضاري العربي الإسلامي. ويمكن النظر إلى سنوات حكم إبراهيم باشا اتسع لبلاد الشام باعتبارها من أخطر سنوات القرن التاسع عشر في حياة الوطن العربي، وأشدها أثرا في حاضره الراهن. ففيها أجهض احتمال قيام دولة عربية مركزية، كانت كل المؤشرات توحي بقدرتها على تحقيق التحرر والتقدم. وخلالها تبددت طموحات الدولة الحديثة التي كان محمد علي قد استغل إمكانات مصر المادية والبشرية وكفاءته القيادية في تدعيم أسسها طوال أربعة عقود من العمل الجاد والواعي. وفيها تعمقت جميع الرواسب التي أفرزها الاختراق الأوروبي للدولة العثمانية، وتجلت الآثار السلبية للسياسات العثمانية على البنى الاجتماعية العربية، كما بدأ التطبيق العملي لمشروعات التجزئة السياسية والاجتماعية في الأرض العربية، ومن جملتها وضع الخطوط الأساسية للمشروع الاستيطاني الصهيوني على تراب فلسطين.

ولقد استفزت تجربة محمد على قادة أوروبا ومخططيها الاستراتيجيين، إذ أدركوا أن عليهم مواجهة احتمال تكرار التجربة الموءودة مستقبلا، واستنفر كثيرون تجاه إمكان أن تقوم في موقع استراتيجي من العالم دولة عظمى تهدد الطموحات الأوروبية المختلفة.

وتعكس أدبيات القرن التاسع عشر قلقا أوروبيا من "وحدة العرب"، و"قوة الجذب بينهم"، و"تطلعهم إلى استعادة مجدهم القديم"، ولم يكن القلق فرديا أو محصورا في بلد دون الآخر. ولقد تحدثت عن ذلك بصراحة تقارير ورسائل كبار المفكرين والساسة والدبلوماسيين، فقد تضمنت رسالة من البارون روتشيلد للورد بالمسترون رئيس الوزراء البريطاني في آذار/مارس 1840م، تحذيرا من قوة الجذب بين العرب، ودعوة لإسكان يهود أوروبا في فلسطين للفصل بين مصر والمشرق العربي. وفي رسالة من بالمسترون إلى شقيقه في نابولي إشارة إلى معارضة بريطانيا طموح محمد على إقامة مملكة عربية: "إن سيطرة الأتراك على الطريق إلى الهند ليست في نظرنا أسوا من خضوع هذا الطريق لحاكم عربي قوي".

وأجمعت الدول الأوروبية على معارضة طموح محمد علي للاستقلال بمصر وبلاد الشام. واتخذ المستشار النمساوي مترنيخ موقفا مؤيدا لإنجلترا وفرنسا وروسيا في معارضتها تغيير "الوضع القائم"، وسعى لتوحيد أوروبا ضد ما دعاه "شبح إمبراطورية عربية" ...

وتعددت الاجتهادات حول المطلوب انجازه لاتقاء المخاطر المحتملة في الساحة العربية. وشهد القرن التاسع عشر أعمالا متصاعدة الوتيرة على عدة محاور، تلتقي جميعا على محاولة تخريب مقومات الوجود القومي العربي وعمل كل ما يبرز التجزئة الاجتماعية الكامنة في أعماق الأرض العربية. وتكثف الجهود لتفكيك البنى الاجتماعية العربية وإعادة تركيبها على أساس الملة–الأمة، لعله يتحقق في الوطن العربي واقع سياسي اجتماعي مشابه لذلك القائم

في البلقان، وبحيث تأتي تصفية تركة "رجل أوروبا المريض" في الولايات البلقانية والعربية بنتائج متقاربة[1].

بعض المعطيات التاريخية لتأكيد التواطؤ الأوروبي على الوطن العربي:

بعد الحرب العالمية الثانية في يوم 6 أفريل 1946م، صرح الرئيس الأمريكي هاري ترومان قائلا: "في هذه المنطقة موارد طبيعية هائلة، فضلا على أنها منطقة تقع عبر أفضل الطرق البرية والمواصلات الجوية والمائية، فهي لذلك بقعة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية عظيمة ...".

أما الجنرال إيزنهاور بعد اعتلائه كرسي الرئاسة قال: "... إن الشرق يمدنا بجسر بين أوروبا وآسيا من ناحية وإفريقيا من ناحية أخرى، وهو يحتوي على مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى الآن". كما صرح أيضا في إحدى المناسبات، وتحديدا في سنة 1951م، حيث قال: "ليس هناك فيما يتعلق بالقيمة الخالصة بالأرض منطقة في العالم أكثر أهمية من الشرق الأوسط، فهذه المنطقة عظيمة الأهمية، فيما يمكن أن تساهم به في جهودنا كلها ...".

جاء في تقرير سري للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)، صدر في 1955م عن مكانة وأهمية المنطقة فيما يلي : "... إن منطقة الخليج والشرق الأوسط عموما، لا تشكل فقط العامل الأهم والعنصر المؤثر في العناصر الأمريكية، بل تشكل جوهر مصالح العالم واستقراره، فموقع منطقة الشرق الأوسط يتحكم في خطوط الملاحة والممرات المائية والجوية، التي تربط أوروبا والبحر المتوسط بإفريقيا وآسيا والمحيط الهندي، وهذا ما يجعلها مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، سواء بالنسبة للتجارة أو بالنسبة لقدراتها العسكرية المنتشرة في العالم ...".

[1] عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم، رياض الريس، بيروت، 1994.

كذلك بنى الغرب علاقته مع المنطقة العربية على أساس الحروب الصليبية، التي مازالت مستمرة ولم تنته بعد والأمثلة كثيرة ومتعددة، نأخذ على سبيل المثال مجموعة من الأقوال والتصريحات التي أدلى بها بعض المسؤولين السياسيين وبعض المفكرين الفرنسيين في هذا المجال:

– صرح يوجين روستو، مسؤول أمريكي كان يتولى منصب التخطيط في الوزارة الأمريكية، ومستشار الرئيس الأمريكي جونسون في شؤون الشرق الأوسط خلال 1967م، حيث قال: "يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية، ليست مجرد خلافات بين دول أو شعوب، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية. لقد كان الصراع محتدما بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة بصور مختلفة".

– خلال الحرب العالمية الثانية، كتب وقال "باترسيوس سميث" في كتابه حياة المسيح الشعبية: "باءت الحروب الصليبية بالفشل، لكن حدثا خطيرا وقع بعد ذلك عندما بعثت إنجلترا بحملتها الصليبية الثامنة، حيث فازت هذه المرة، إن حملة ألومبي على القدس أثناء الحرب العالمية الأولى، هي الحملة الصليبية الثامنة ..."، لذلك نشرت الصحف البريطانية صور الجنرال ألومبي، وكتب تحتها عبارته المشهورة التي قالها عندما دخل القدس "اليوم انتهت الحروب الصليبية".

– الشيء نفسه نجده عند الفرنسيين في تصريحات وأقوال قادتهم وساستهم، إن الجنرال "غورو" قائد القوات الفرنسية عندما احتل مدينة سوريا عام 1920م، توجه إلى قبر صلاح الدين الأيوبي الذي دفن في الجامع الأموي بدمشق، حيث ركل قبره وخاطبه قائلا: "ها قد عدنا يا صلاح الدين". وما يؤكد هذه النظرة ما قاله أو صرح به وزير خارجية فرنسا السيد "بيدو"، عندما طلب منه أحد البرلمانيين الفرنسيين وضع حد للحرب الدائرة في مراكش بين الفرنسيين والمغاربة بقيادة عبد الكريم الخطابي، فأجابهم بجملة واحدة، حيث قال: "إنها معركة بين الهلال

والصليب". وفي إطار تصفية الحسابات القديمة صرح أحد مفكريهم وهو لورانس براون"، قال: "إن الإسلام هو الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي". ويقول أيضا: "كان قادتنا يخوفننا بشعوب مختلفة، لكننا بعد الاختبار لن نجد مبررا لمثل تلك المخاوف، كانوا يخيفوننا بالخطر اليهودي والخطر الياباني والخطر البلشفي، لكنه تبين لنا أن اليهود هم أصدقاؤنا والبلاشفة الشيوعيين حلفاؤنا، أما اليابانيون فإن هناك دولا ديمقراطية كبيرة تتكفل بمقاومتهم، لكننا وجدنا الخطر الحقيقي علينا موجود في الإسلام وقدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته المدهشة".

كما صرح أحد رؤساء وزراء بريطانيا السيد "قلاديستون"، حيث قال: "ما دام هذا القرآن موجودا في أيدي المسلمين، فلن تستطيع أوروبا أن تسيطر على الشرق". أما رئيس وزراء بريطانيا "اللورد دزرائيلي"، فقد كان يصرح خلال القرن التاسع عشر في مجلس اللوردات البريطاني، يرفع المصحف بين يديه عاليا ويخاطبهم قائلا: "إذا قضينا على هذا القرآن، قضينا على كل أمل عند العرب في النهوض والوقوف على أقدامهم، وبناء دولة عظمى من جديد".

وبمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1930م، صرح الحاكم الفرنسي العام للجزائر معترفا وقائلا: "إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون القرآن ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن العربي من وجودهم ونقتلع اللسان العربي من ألسنتهم".

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي "ديفيد بن غوريون"، قال في إحدى المناسبات سنة 1955م "إنّ أخشى ما نخشاه أن يظهر في العالم العربي محمد جديد".

صرح الرئيس البرتغالي "سالازار" في إحدى المؤتمرات الصحفية قائلا: "إن الخطر الحقيقي على حضارتنا هو الذي يحدثه المسلمون حين يغيرون نظام العالم"، وعندما استفسر منه أحد الصحفيين قائلا: "لكن هؤلاء المسلمين مشغولون بنزاعاتهم وخلافاتهم"، فأجابه سالازار "أخشى أن يخرج منهم من يوجه خلافاتهم إلينا".

وفي عام 1952م، كتب مسؤول سامي في وزارة الخارجية الفرنسية "ليست الشيوعية خطرا على أوروبا فيما يبدو لي، إن الخطر الحقيقي الذي يهددنا تهديدا مباشرا وعنيفا هو الخطر الإسلامي، فالمسلمون عالم مستقل كل الاستقلال عن عالمنا الغربي، فهم يملكون تراثهم الروحي الخاص بهم، ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة، فهم جديرون بإقامة عالم جديد دون حاجة إلى إذابة شخصيتهم الروحية والحضارية في الحضارة الغربية". ثم يضيف: "إن العالم الإسلامي عملاق مقيد، عملاق لم يكتشف نفسه إلى الآن اكتشافا تاما، فهو حائر وقلق، وهو كاره لانحطاطه وتخلفه، وراغب رغبة يخالطها الكسل والفوضى في مستقبل أحسن وحرية أوفر"، ثم يختم قائلا: "فلنعطي هذا العالم الإسلامي ما يشاء، ونقوي في نفسه الرغبة في عدم الإنتاج الصناعي والفني (الأفكار)، حتى لا يظهر ... وإذا عجزنا عن تحقيق هذا الهدف بإبقاء المسلم متخلفا، وتحرر العملاق من قيود جهله وعقدة الشعور بعجزه، فقد بوئنا بإخفاق خطير ...".

كتب الايطالي "مورو برجار" في كتابه العالم العربي المعاصر: "إنّ الخوف من العرب واهتمامنا بالأمة العربية ليس ناتجا عن وجود البترول بغزارة عندهم، بل بسبب الإسلام"، ثم يقول في النهاية: "يجب محاربة الإسلام للحيلولة دون وحدة العرب التي ستؤدي إلى قوته. إنّ قوة العرب تتصاعد دائما مع قوة الإسلام وعزته وانتشاره، إنّ الإسلام يفزعنا عندما نراه ينتشر بسهولة في القارة الإفريقية".

يقول المستشرق الفرنسي "كيمو": "إن الديانة المحمدية جذام تفشى بين الناس وأخذ يفتك بهم فتكا ذريعا، بل هو مرض مريع وشلل عام، وجنون ذهولي يبعث الإنسان على الخمول والكسل، ولا يقضه من الخمول والكسل إلا لسفك الدماء وارتكاب جميع القبائح، وما قبر محمد إلا عمود كهربائي يبعث الجنون في رؤوس المسلمين فيأتون بمظاهر الصرع والذهول العقلي لما نهاية، ويتعودون على عادات تنقلب إلى طباع أصيلة، ككراهية أكل لحم الخنزير والخمر والموسيقى، إن الإسلام كله قائم على القسوة والفجور في الملذات"، ويختم المستشرق كلامه

بالاقتراح التالي: "أعتقد أن من الواجب إبادة 5/1 من المسلمين، والحكم على الباقين بالأشغال الشاقة وتدمير الكعبة، ووضع قبر محمد وحلته في متحف اللوفر".

بعد فشل الحروب الصليبية، قام الغرب بدراسات واعية لكيفية القضاء على الإسلام وأمته وحضارته وشرع في ذلك أكثر من قرن من الزمن، واتخذ عدة خطوات في سبيل ذلك منها:

أولا: القضاء على الحكم الإسلامي: تجسد ذلك في إنهاء الخلافة الإسلامية، والمتمثلة في الدولة العثمانية في مؤتمر لوزان 1923م، حيث قال "اللورد كروزون" وزير خارجية بريطانيا آنذاك، في مجلس العموم البريطاني (البرلمان): "... لقد قضينا على تركيا التي لن تقوم لها قائمة بعد اليوم، لأننا قضينا على قوتها المتمثلة في أمرين الإسلام والخلافة، فصفق النواب كلهم وسكتت المعارضة".

ثانيا: تدمير أخلاق المسلمين وغزو عقولهم: قال "صامويل زويمر" رئيس الجمعيات التبشيرية في المؤتمر الذي انعقد في مدينة القدس سنة 1935م: "إن مهمة التبشير التي انتدبتكم الدول المسيحية للقيام بها في البلاد المحمدية، ليست في إدخال المسلمين في المسيحية، فإن في هذا هداية لهم وتكريما، إنّ مهمتكم الحقيقية أن تخرجوا المسلم من الإسلام، ليصبح مخلوقا لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها، تقومون بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية"، ثم يضيف قائلا: "لقد هيأتم جميع العقول في الممالك الإسلامية، لقبول السير في الطريق الذي سعيتم له، ألا وهو إخراج المسلم من الإسلام، إنكم أعددتم نشأ لا يعرف الصلة بالله ولا يريد أن يعرفه، أخرجتم المسلم من الإسلام ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي جاء النشأ الإسلامي مطابقا لما أراده الاستعمار، لا يهتم بعظائم الأمور ويحب الراحة والكسل، ويسعى للحصول على الشهوات بأي وسيلة كانت، حتى أصبحت الشهوات هدفه في الحياة، فهو إن تعلم فللحصول على الشهوات، فإذا جمع المال فمن أجل الشهوات، وإذا سعى لأسمى المراتب ففي سبيل الشهوات، إنه يجود بكل شيء للوصول إلى الشهوات، أيها المبشرون إن مهمتكم تتم على أكمل وجه، شكرا لكم".

ثالثا: القضاء على أفكار ومساعي التوحيد بينهم: يقول القس "سيمون": "إنّ الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب الإسلامية، وتساعد على التخلص من السيطرة الأوروبية، والتبشير عامل مهم في كسر شوكة هذه الحركة من أجل ذلك يجب أن نحول بالتبشير تجاه المسلمين عن الوحدة الإسلامية". أما المبشر "لورونس براون" يقول في السياق ذاته: "إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية عربية، أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطرا ... أما إذا بقوا متفرقين، فإنهم يبقون حينئذ بلا تأثير وبلا وزن، يجب أن يبقى العرب المسلمين متفرقين، حتى يبقوا بلا قوة ولا تأثير".

فكرة الاسترداد: قالت الغرب في القرن الماضي على فكرة الاسترداد، إن المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي كان روماني الروح، لاتيني الثقافة، مسيحي الديانة، وعليه يقتضي إعادة بعث إفريقيا اللاتينية من جديد، إنّ هذا المشروع كانت تحلم به كل أوروبا المسيحية في القرن 19م، فبرزت في أوروبا خلال هذه الفترة فلسفة تدعوا لاسترداد إفريقيا اللاتينية، تجلى ذلك في أقوال مفكريهم وفلاسفتهم، أمثال هيجل الفيلسوف الألماني الذي دعا في كتابه "محاضرات في فلسفة التاريخ" إلى عملية استرداد إفريقيا اللاتينية، كما أثبتت سلسلة الاتفاقيات والتحالفات التي عقدتها الدول الأوروبية فيما بينها، خلال الفترة ما بين 1878م-1905م، خير دليل على ذلك.

لقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة المستعمرات سنة 1919م، المعروف بتقرير "كامبل بانرمان"[1] رئيس وزراء بريطانيا، اتفاق الدول المستعمرة وتعاونها فيما بينها من أجل الحفاظ على مصالحها والحيلولة دون سقوط الإمبراطوريات القائمة وقتذاك، والعمل على إعاقة تقدم العالم غير الأوروبي، وحرمانه من التعليم والتنظيم والرفاهية حتى يضمن الاستعمار الأوروبي تواجده فيه أطول مدة ممكنة. كما قسم هذا التقرير العالم إلى مناطق نفوذ بين كل الدول

[1] مشروع دعت إليه الدول الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، البرتغال واسبانيا)، من أجل الحفاظ على أملاكها ومستعمراتها في العالم.

الاستعمارية المشتركة أعضاؤها في اللجنة، وأيضا تحدث عن البحر الأبيض المتوسط، وركز اهتمامه عليه باعتباره بحر حيوي لكل الدول الاستعمارية، إذ أنّه يمثل الشريان الرئيسي للاستعمار عبر العصور التاريخية وأنّه الجسد الذي يربط بين الشرق والغرب، والممر الطبيعي بين أوروبا وكل من آسيا وإفريقيا، فضلا على أنّه ملتقى طرق تجارية دولية رئيسية في العالم، بالإضافة إلى أنه مصدر الخطر الحقيقي الذي يهدد الإمبراطوريات الاستعمارية. وخلص التقرير إلى أن تاريخ البحر المتوسط، كان دائم الارتباط بقصة الاستعمار في جميع أدواره، وأنّ أقدم الحضارات الإنسانية قامت في حوض البحر المتوسط والبلدان الواقعة فيه، ثم خلصت اللجنة إلى تسجيل رأي هام وخطير وهو "أنّ من يسيطر على البحر المتوسط يستطيع التحكم في العالم". وكذلك خرجت اللجنة بتوصيات، نلخصها في نقطتين:

– على الدول صاحبة المصالح المشتركة، أن تعمل على إبقاء هذه المنطقة مجزأة متخلفة، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل.

– ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، وذلك بإقامة حاجز بشري قوي وغريب، يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث يتشكل في هذه المنطقة القريبة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

تدل الحوادث لاحقا دلالة واضحة، أن الخبراء البريطانيين وخبراء الدول التي لهم معها مصالح مشتركة، أخذوا يخططون ويضعون الوسائل التي تضمن وتكفل تحقيق المنهاج المقترح، فأقيم فعلا الحاجز البشري من عنصر غريب على شكل قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة، وذلك عن طريق تنفيذ وعد بلفور وغرس إسرائيل في قلب المنطقة العربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظمت المخططات السياسية الواحدة تلو الأخرى للحيلولة دون توحيد المنطقة، وذلك بوضع كل العراقيل في وجه أي محاولة ترمي على توحيد المنطقة، هذا

فضلا عن قيام أوروبا بوضع خطوط حمراء، تتعلق باكتساب أسباب القوة والنهوض في المنطقة، من خلال منع دخول مكتسبات الثورة التكنولوجية إلى المنطقة.

والحقيقة إنّ هذا المؤتمر، هو التسجيل الحرفي لنداءات الحركة الصهيونية، التي ارتفعت منذ أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا، وكانت تعبيرا واضحا عن توجهات الرأسمالية الأوروبية في نهاية المطاف.

الخلاصة:

كان للموقع الذي تحتله البلدان العربية، من تصدرها لمداخل قارتين كبيرتين، موضع اهتمام جاد وخطير ومدروس من قبل القوى الاستعمارية في العالم، فقد أدركت هذه القوى أنّ هذا الموقع الذي لا تتمتع به أي أمة أخرى في العالم لو يتاح لأهله أن يستغل بنفسه كنوز وثروات هذه الأرض، فإنّها ستكون على المدى الطويل سوقا للتصدير، وحقلا للمواد الخامة، وعليه فقد ارتأت تلك اللجنة (كامبل بانرمان) أن توصي القوى الاستعمارية على إبقاء المنطقة مجزأة عناصر التجمع والترابط التي تجمع بينها وقتل قوى التقدم التي يمكن أن تظهر في المنطقة، سواء كانت علمية أو صناعية أو اقتصادية، ثم محاربة كل أشكال الوحدة التي يمكن أن يفكر فيها أصحاب هذه الأرض، مع ضرورة العمل الجاد والمنظم لزرع كيان بشري غريب، يكون قويا وقادرا على امتصاص كل المصادر الاقتصادية للمنطقة، ويحول دون تحقيق أماني شعبها في التقدم والرفاهية.

II. أهمية الوطن العربي الجيواستراتيجية

الفرق بين الاستراتيجية والجيواستراتيجية:

مصطلح الاستراتيجية مصطلحا مألوفا نسمعه كثيرا في مجالات عديدة علمية سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية واجتماعية وتجارية وصناعية وغيرها. وقد امتد تعريف هذا المصطلح للأشخاص والأماكن والمواقع. وهو مصطلح له بعد علمي ومعرفي.

❖ **الاستراتيجية***: وهو كلمة قديمة يونانية "Strategeos" ويعني فن قيادة الجيش وإدارة الحروب. أي الإجراءات العملية الملائمة الموضوعة تحت سيطرة القائد في سبيل تحقيق الأهداف المحددة. أو فن استخدام القوة للوصول إلى الأهداف السياسية.

أمّا التعريف المعاصر لهذا المفهوم فقد أعطاه شمولية في المساحة ووظفه في جميع الميادين ويمكن أن نعطي التعريف المعاصر فهو: "عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الدولة". ومن الشروط الرئيسية لها: الوضوح، التكامل، التناسق، التوافق والتزامن.

❖ **الجيواستراتيجية****: هي تخطيط سياسي واقتصادي وعسكري يهتم بالبيئة الطبيعية من حيث استخدامها في تحليل وفهم المشكلات المختلفة المرتبطة بالدولة من خلال تحليل العوامل الجغرافية وهي: الموقع، الاتصال بالبحر، الحدود، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد والسكان.

وتعرف بأنها دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو منطقة ومدى تأثير الموقع في العلاقات الدولية في فترة الحرب أو السلم.

هذا وتشمل عناصر الاستراتيجية عناصر سياسية، اقتصادية وعسكرية، وكلها تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف.

---

* الاستراتيجية: هي سياسة ماهرة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف وطنية.

** الجيواستراتيجية: هي دراسة أثر الموقع الاستراتيجي من خلال توظيف استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهداف.

في حين تشمل العناصر الجيوسياسية مجال مدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية داخليا وخارجيا، مثال:

* ما معنى الجيوعسكري: هو الذي يركز على عالقة الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار طبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها، وتبرر مدى أثر الأرض وطوبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية

* الجيواقتصادية: وتدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية ومدى تفاعلها وأثرها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الملاحظ أنّ هناك جامعات تدرس وتبحث في علم الاستراتيجية والجيواستراتيجية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأهمية الاستراتيجية والجيواستراتيجية للوطن العربي:

الوطن العربي منطقة جغرافية تقع بين المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا. تجمع اليوم 22 دولة (10) في إفريقيا و12 في آسيا ووحدة تاريخية ولغوية وثقافية ودينية.

يحتل مساحة كبيرة، 13 مليون و825 ألف كيلومتر مربع، يفصله البحر الأحمر، يشكل 10% من اليابسة ذات طبيعة صحراوية.

يطل على البحار الأحمر، الأبيض المتوسط والخليج العربي وعلى محيطين الأطلسي الهندي. إنّ هذه تعد أهمية استراتيجية التي تتمثل في:

- إشرافه على منطقة بحار ومحيطات.
- يملك ثروات عديدة.
- إشرافه على البحار التجارية في العالم.
- التحكم في الممرات والمضائق المتحكمة بدورها في الملاحة العالمية.
- كان ولا يزال معبر للتجارة منذ القدم.

- يتوسط القارات.
- مهبط الأديان والحضارات.

الأهمية الجيواستراتيجية للوطن العربي:

وتتمثل هذه الجيواستراتيجية في نقاط عديدة منها:

- الموقع المتوسط للقارات.
- السيطرة على الممرات المائية الهامة.
- الثروة الطبيعية الهائلة (بترول، غاز، معادن، تربة، موارد مائية).

الممرات المائية: نجد البحر الأحمر والبحر المتوسط والبحر الميت والخليج العربي، ويكمن دورها وأهميتها في أنها تتأثر بالمتغيرات وهي لجميع دول العالم في السلم والحرب. وكذلك المضايق، الخلجان مثل: خليج العقبة الذي يبلغ طوله 176 كلم وعمقه بين 400 و600 م، تشترك فيه كل من السعودية والأردن ومصر.

كذلك في البحر الأحمر مضيق تيران، تسيطر عليه مصر والسعودية وينسب إلى جزيرة في البحر الأحمر، له أهمية لإسرائيل ومصر والأردن.

مناطق الأهمية الجيواستراتيجية للبحار تكمن في:

- دور **قناة السويس** الاستراتيجي طولها 165 كلم وعرضها بين 180 إلى 200 متر، والعمق بين 16 إلى 18 متر، وتحمل 75% من النفط والسلع الاستهلاكية عبرها. ومع ذلك زالت أهميتها الاستراتيجية لعدة أسباب (القرصنة الصومالية، عمق المياه، دور تركيا في نقل النفط دون المرور بالقناة).
- كذلك **مضيق باب المندب:** الطول حوالي 56.3 كلم، العمق بين 120 إلى 180 متر، يسيطر عليه اليمن، جيبوتي، إثيوبيا، السودان، الأردن ومصر. ينقل النفط إلى أوروبا عبر قناة السويس. ولعب دور في الحروب بين الدول العربية وإسرائيل.

– **مضيق جبل طارق:** طوله 56.3 كلم والعرض 16 كلم والعمق بين 80 و600 متر، تمر به 150 سفينة يوميا ويدار من طرف المغرب وإسبانيا وبريطانيا. سمح لإسبانيا باحتلال كل من سبتة ومليلة.

– **الخليج العربي:** طوله 160 كلم وعرضه 33.5 متر، عمقه بين 76 و213 متر. تسيطر عليه كل من إيران وسلطنة عمان. به جزيرة صغيرة، وبه قواعد عسكرية عديدة.

III. الأهمية الاقتصادية للوطن العربي: البترول

الخصائص والمميزات الاقتصادية للعالم العربي:

يملك العالم العربي مجموعة من الخصائص المميزة على المستوى الاقتصادي، جعلته يكون قطبا اقتصاديا وماليا كبيرا في عالم اليوم، حيث تتمثل في ثرواته الطبيعية وكتلته البشرية الكبيرة وأسواقه الواسعة ومداخلة المالية الضخمة

- **الثروات الطبيعية:**

يملك العالم العربي ثروات طبيعية هائلة ومتنوعة، ولا سيما الثروة البترولية والغازية، حيث يحتوي هذا العالم العربي على أكبر مخزون من هذه الثروة الحساسة وهو ما جعله يكون أكثر المناطق أهمية بالنسبة للقوى الكبرى، ولا سيما بعد وقوع ما عرف بـ "أزمة الطاقة" في سبعينيات القرن الماضي خلال الحرب العربية–الإسرائيلية سنة 1973.

إن الأهمية الاقتصادية للعالم العربي إذن بنيت على أساس امتلاكه لهذا الاحتياطي الضخم من البترول العالمي. ففي عام 1981 كان الاحتياطي النفطي لمنطقة الخليج العربي وحدها يقدر بـ 371 بليون برميل من مجموع الاحتياطي العالمي الذي كان يقدر يومذاك بـ 579 بليون برميل، الأمر الذي جعل هذه المنطقة تساهم بـ 65% من المجموع الكلي للبترول المصدر للسوق العالمية. وقد ترتب عن هذا نتيجة مهمة انعكست على علاقات الدول الكبرى في تعاملها مع منطقة العالم العربي حيث تغير تفكيرها من التعامل معها على أنّها خط الدفاع الأول عن مصالحها ونقطة وثوب للمناطق الأبعد إلى التعامل معها على أنها نقطة تمركز لمصالحها الحيوية ولأمنها القومي، ولهذا ربطت الكثير من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي بهذه المنطقة، وقد كشف تقرير سري للكونغرس يعود إلى سنة 1997 هذه الحقيقة. كما اعترف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية في تصريح

له في حزيران سنة 1973 قائلا: "منطقة الخليج العربي، منطقة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، ففيها مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية مهمة جدا ...".

إذن إن الثورة البترولية التي يمتلكها العالم العربي هي ميزة استراتيجية واقتصادية وسياسية وعسكرية هامة جدا باعتبارها المصدر الأساسي للطاقة في العصر الحديث، كما أنها تعتبر مادة سياسية بإمكان العالم العربي توظيفها كأداة سياسية ضاغطة، وهذا ما حدث بالفعل إبان حرب أكتوبر عام 1973، حيث قرر العرب خفض إنتاج النفط ردًا على انحياز بعض الدول الغربية الكامل لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأول للكيان الصهيوني.

وإذا ما حاولنا دراسة أهمية البترول في الحروب المعاصرة على سبيل المثال سيتضح جليا أنّ تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، إنّما يعود إلى تفوقهما البترولي على دول المحور، لأن معظم بترول العالم ومنه بترول الشرق الأوسط كان تحت أيديهما. وقد أثر انعدام البترول لدى ألمانيا واليابان على خططهما العسكرية، حتى أن اليابان اضطرت لغزو إندونيسيا للسيطرة على بترولها، كما زحفت ألمانيا بجيوشها إلى منطقة القوقاز للسيطرة على بترولها، معرضة جيوشها لخطر كبير. ومن هنا ندرك أهمية البترول في الحروب الحديثة.

إن العالم العربي هو مركز الثقل الجديد لبترول العالم، لأنه يمتلك أكثر من 50% من احتياطي البترول العالمي.

تاريخيا مثّل العالم العربي ولا يزال المنطقة الأولى في الإنتاج العالمي، ففي عام 1940 كان إنتاجه عشرة ملايين طن، وعام 1965 أربعمائة مليون طن، وفي 1966 خمسمائة مليون طن، وفي 1982 بلغ 651 مليون طن، وفي عام 1988، 756 مليون طن (وقد تراجع بسبب أزمة الخليج واجتياح العراق عام 1990).

كما أن بترول العالم العربي له مزايا عديدة تتمثل في:

1- انخفاض تكاليفه عن أية منطقة أخرى، ويعود سبب ذلك إلى التكوينات الجيولوجية لمنطقة العالم العربي؛

2- غزارة الآبار وطبيعة الامتيازات للشركات الأجنبية؛

3- انخفاض تكاليف الأيدي العاملة؛

4- ضخامة الفائض البترولي العربي للتصدير، نظرا لقلة الاستهلاك المحلي إذا ما قيس بالإنتاج المستهلك محليا حيث 11% من مجموع الإنتاج، في حين أن 89 يصدر إلى الخارج.

ومما يميز البترول العربي أيضا موقعه الوسطي بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وللدلالة على ذلك المسافة بين العراق وبريطانيا هي 2250 ميلا تقريبا، بينما المسافة بين خليج المكسيك وبريطانيا هي 4400 ميلاً.

وبالإضافة إلى هذه المميزات التي يمتاز بها النفط العربي هناك ميزة أخرى هي الربحية الهائلة، ذلك أن حقول النفط العربية هي من أغزر الحقول في العالم وأكثرها قربا من سطح الأرض، الأمر الذي يوفر النفقات في عمليات التنقيب والاستخراج، فمعدل إنتاج البئر مثلا في العراق يتراوح بين 10 و11 ألف برميل يوميا، بينما متوسط إنتاج دول غير عربية هو ما بين 4 إلى 8 آلاف برميل يوميا.

وإذا ما استعرضنا تقارير وكالة الطاقة الدولية لأدركنا لماذا يكتسي النفط العربي أهمية قصوى بالنسبة للدول الرأسمالية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، ففي سنة 1986 مثلا استوردت أوروبا الغربية حوالي 30% من النفط العربي، بينما استوردت اليابان أكثر من 60%، والولايات المتحدة الأمريكية حوالي 50%.

أما في سنة 2000 فقد أشارت إحدى هذه التقارير أنّ اعتماد العالم على النفط العربي كان 35% من احتياجاته، بواقع 70% من احتياجات اليابان و44% من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية و42% من احتياجات أوروبا ... إلخ.

وقال الخبراء النفطيون أن حجم الاستهلاك العالمي من النفط ما بين سنتي 2000 و2020 مثل أعلى نسبة منذ الحرب العالمية الأولى وهو ما يجعله السلعة الأهم في العالم، فضلا على أن صافي العجز في الدول المستهلكة يزداد باستمرار مما سيؤدي إلى زيادة الاستيراد، وقد توقع "اللورد براون" كبير المدراء التنفيذين في شركة "بريتيش بتروليوم" (BP)، أن النفط والغاز سيستمران كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ 35 المقبلة على الأقل، مع الأخذ بعين الاعتبار فشل كل محاولات الاستعاضة عنه ببدائل طاقوية أخرى في المدى المنظور بما في ذلك الطاقة الشمسية.

وقد أكدت جل التقارير والدراسات والأبحاث النفطية أن العجز البترولي مستقبلا سيتركز في الدول الصناعية الغربية، بينما الوطن العربي يمتلك نحو 3/2 من الاحتياطي العالمي، الأمر الذي جعله يبقى يحتل الأهمية القصوى في استراتيجية صانعي القرار في تلك الدول وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لأن استهلاكها من النفط حسب تقديرات الخبراء سيصل إلى ثمانية ملايين برميل يوميا سنة 2025، بينما إنتاجها القومي هو في تراجع مستمر. ولهذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن ضمان تدفق النفط العربي إليها وإلى حلفائها يعتبر من أهم الضروريات الاستراتيجية للتصدي للعقبات التي قد تعرقل وصوله وتدفقه إليها وإلى حلفائها. ولتأكيد مدى أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي الذي جاء فيه: "إنّ حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من نفط السعودية وحدها، لمدة عام واحد، سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 بليون دولار، وارتفاع معدل التضخم".

وقبل هذا التاريخ عبر وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوغلاس هيرد عن الاستراتيجية الغربية تجاه منطقتنا العربية بقوله: "إن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط ... وقد كانت وما زالت لنا مصالح حيوية في هذه المنطقة، وكنا في الماضي، نحقق هذه المصالح عن طريق التدخل العسكري المباشر، أما في الوقت الحاضر، فإننا نعتمد على بعض دول المنطقة لتحقيق هذه الأهداف، ومن هنا يجب علينا ألاّ نسمح بقيام أية قوة تهدد هذه المصالح، بأي طريقة وبأي شكل من الأشكال".

كما أكد تقرير البنتاغون سنة 1995 أهمية نفط العالم العربي ونفط الخليج العربي على وجه الخصوص وجاء فيه: "إنّ أعلى وأهم مصلحة عليا للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، هي الحفاظ على تدفق النفط دون عائق، وبأسعار مستقرة، فحوالي 70% من احتياطي النفط في العالم يقع في الشرق الأوسط"، وجاء فيه أيضا: "إنّ منطقة الخليج عموما تشكل جوهر مصالح العالم واستقراره، فموقع الشرق الأوسط يتحكم في خطوط الملاحة والممرات المائية والجوية التي تربط القارات الثلاث، وهذا ما يجعلها مهمة جدا للولايات المتحدة الأمريكية". ولهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 بغزو العراق وإسقاط نظامه الوطني لسببين، الأول هو شعورها أن هذا النظام بدأ يهدد مصالحها النفطية في الخليج، أمّا السبب الثاني فهو أن الولايات المتحدة بدأت تشعر أنها ليست وحدها في الساحة الدولية سياسا واقتصاديا وأن هناك دولا أخرى تسعى للتفوق عليها، فسعت لإفشال مساعي هذه الدول بالتحكم في عملية صعودها، فكان التحكم في النفط الخليجي ومعه العراقي هو الوسيلة لذلك لكون القوة الاقتصادية لهذه الدول (أوروبا، اليابان، الهند وخاصة الصين) ترتكز بالأساس على النفط المستورد وبالتالي فإن سيطرة أمريكا على هذا النفط (الخليجي) سيعطيها المجال لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وكميات التسعير ... إلخ، الأمر الذي يجعل تطور هذه الدول ونموها الاقتصادي يبقى خاضعا بطريقة غير مباشرة للإشراف الأمريكي.

أما احتياطات العالم العربي من الغاز الطبيعي فقد قدرت حسب التقرير العربي الموحد لسنة 2000 بـ 36.7 تريليون متر مكعب، حيث تغطي ما نسبته 123.7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وقد بلغت المداخيل العربية في السنوات الأخيرة حوالي 5 تريليون دولار، (5 آلاف مليار دولار)، الأمر الذي جعل العالم العربي يحتل المرتبة الرابعة عالميا، من حيث المداخيل وهي مداخيل تؤهله للإقلاع الاقتصادي وتحقيق النهضة المرجوة لأبنائه في حال توفر الإرادة السياسية.

– أما **الخاصة الثانية** بعد الثورة البترولية التي يمتلكها العالم العربي فتتمثل في **الكتلة البشرية** التي تتجاوز الـ 400 مليون نسمة، والتي تمثل 05% من عدد سكان العالم، وهو ما يؤهله للتأثير في العلاقات الدولية المعاصرة بصفة عامة والنظام الدولي الجديد على وجه الخصوص.

– أما **الخاصية الثالثة** التي يتميز بها العالم العربي فتتمثل في **الأسواق العربية** التي يمتلكها هذا العالم وتؤهله لأن يكون المجال الحيوي للتجارة العالمية (في الوقت الراهن العالم العربي هو الشريك التجاري الأول للمجموعة الأوروبية). وقد ازدادت قيمة الأسواق العربية بزيادة قدرتها الشرائية بفعل المداخيل البترولية، ففي سنة 1973 كانت 03 مليار دولار وقفزت إلى 6.2 مليار دولار في العالم الموالي ...الخ.

وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الخام في عام 2003 أدى إلى زيادة العائدات النفطية للدول العربية بنسبة 14.5% مقارنة بالعام الذي سبقه (2002) لتصل إلى 173.5 مليار دولار مما كان له انعكاسات على حجم التجارة الخارجية، إذ زادت الواردات العربية الإجمالية بنسبة 13.2% بما يمثل 2.5% من الواردات العالمية خلال عام 2003.

وقد شجع تراكم الأرصدة النقدية الهائلة لدى بعض الدول العربية النفطية في السنوات الأخيرة على دخول تلك الدول إلى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما قدمته من

معونات وقروض لدول العالم الثالث، بل وأحيانا للدول الصناعية المتقدمة، مما أدى إلى تزايد دورها في العلاقات الدولية من خلال هذه الأداة المالية الضخمة.

وللعلم فإنّ الناتج المحلي للعالم العربي كان في سنة 1990 يبلغ 419 مليار دولار. أما الأموال العربية المودعة في الخارج فكانت تبلغ 670 مليار دولار.

المحاضرة الثانية:

أوضاع الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 19

تمهيد:

لا يمكن فهم ما جرى من مؤامرات ضد الدولة العثمانية من طرف الدول الأوروبية إلاّ من خلال التطرق لأوضاعها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ذلك أنّ تسلسل الأحداث التاريخية والمؤامرات الدنيئة الأوروبية هي التي كانت وراء ذلك، فلم يهنئ بال الدول الأوروبية حتى اقتسمت أملاك الدولة العثمانية في أوروبا وفي البلاد العربية لينتهي بذلك عصر الدولة العثمانية ويستبدل في البلاد العربية بقوة استعمارية أوروبية.

وإن اختلفت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء هذه النكسة يمكن تصفح تاريخ الدولة العثمانية في القرن 19 لتفهم جملة ما جرى بعد ذلك مرورا بالحركة الصهيونية وبالمؤتمرات السرية (كامبل بانرمان) انتهاءً بفرض الانتداب الذي أنهى الوجود العثماني.

ولذلك تعد هذه الورقة مراجعة لأهم الأحداث ليتسنى لنا الفهم الموضوعي.

يعادل ما يمكن تسميته بالمسألة الشرقية مجموعة أحداث جرت بين 1774م، معاهدة كوجوك كيناجي و1923 معاهدة لوزان، هاتان المعاهدتان نصتا على تفكيك الإمبراطورية العثمانية، وحملتا في طياتها تنافس كبير بين القوى العظمى للتأثير على أوروبا البلقانية والدولة المجاورة لشرق البحر الأبيض المتوسط (كالخليج الفارسي والمحيط الهندي)[1].

ونظرا لأهمية البلاد الواقعة تحت سلطة الدولة العثمانية، من أجمل بلاد العالم وأغناها تاقت نفوس أصحاب الدول الأوروبية لإخراج الترك من هذه البلاد وتقسيمها بينها لهذا حاربوا الدولة العثمانية بأمل تقسيمها شيئا فشيئا والاستيلاء على أجزائها جزأ فجزأ كما سوف نرى لاحقا[2].

وهكذا باتت المسألة الشرقية الهادفة للقضاء على الإمبراطورية العثمانية هي هم الدول الأوروبية وربما كان ذلك يرجع إلى عهد "محمد الفاتح" بهدف أخذ الثأر من إمبراطوريته التي سلبت من أوروبا الأمن وأضعفتها، أمّا الحركة الصهيونية فاستغلت ضعف الدولة العثمانية خاصة من الجانب المالي والمادي، هذا ويعتبر السلطان "عبد الحميد الثاني"[3] هو من تسلم مقاليد الحكم في هذه الفترة.

في وقت كانت تمر فيه الإمبراطورية بظروف حرجة منها الضعف والإفلاس والديون وكان هذا الإمبراطور تواقا للإصلاحات وتمنى أن تتركه الدول الأوروبية الحاقدة وشأنه ليتفرغ

---

[1] Robert mantran, histoire de l'empire ottoman, Aubien Imprimeur Ligugé, Poitiers, France, 1989, p421.

[2] مصطفى كامل، المسألة الشرقية، د. ط، مصر، 1315هـ/1899، ص 6.

[3] عبد الحميد الثاني (1842–1918) حكم بين (1876–1909)، من بين أشهر سلاطين بني عثمان، يمتاز بالحنكة والدهاء ولعل أهم مميز حكمه هو مقاومته للتدخل الغربي في شؤون الدولة العثمانية بالإضافة إلى وضعه أول دستور عثماني في 23 ديسمبر 1876م. انظر منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1992، ص 281. وفي اليوم الثاني من إعلانه للدستور وجهت له اتهامات من قبل الصحافة. انظر، عائشة عثمان أوغلو، مذكراتي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: صالح سعيد ولي صالح، ط1، د. م. ن، عمان 1991، ص ص 224–225.

إليها، ناصحا أمته أن يحذروا التآمر الأجنبي الذي كان يحاك ضده، العمل من أجل الإصلاح والتقدم والنهوض[1].

– في 18 شعبان 1223هـ الموافق لـ 7 سبتمبر 1876م، تسلم السلطان "عبد الحميد الثاني" مقاليد الحكم، وأظهر للوزارة رغبته في إصلاح البلاد وقدم للباب العالي "محمد رشدي باشا" رسالة بهذا المعنى وأمر وزرائه بتسيير الدولة على نظام دستوري يحفظ الجميع رعايا الدولة حقوقهم. وقام بتنظيم برلمان فيه مجلس المبعوثات، يقوم الأهالي بانتخاب أعضائه، أما مجلس الأعيان فيتم انتخاب أعضائه من طرف الدولة، وتم فتح هذا البرلمان في 19 مارس 1877م، حيث بين فيه السلطان عوامل انحطاط الدولة العثمانية وأكد أن لكل داء دواء، وقام بوضع جملة من القوانين للإصلاح لإنقاذ البلاد[2].

ومن جهة أخرى كانت الدول الأوروبية الطامعة في الشرق الأدنى ترى الدستور وما يحمله من الإصلاحات خطر يعرقل مصالحها في المنطقة[3] التي كانت تتحكم فيها الدولة العثمانية، هذه الأخيرة استطاعت أن تحافظ على ممتلكاتها الشاسعة الموزعة بين إفريقيا وأوروبا وقارة آسيا، وجاورت روسيا والنمسا في أوروبا ووضعت كل بلاد البلقان باستثناء اليونان. أي كل من "مولدافيا" و"فلاكيا" (رومانيا اليوم) وبلغاريا والصرب والهرسك والبوسنة والجبل الأسود التي تشبثت بالبلدان العربية الأسيوية مستفيدة من هويتها الدينية. وكان كل الشمال الإفريقي خاضع لها ولو اسميا ما عدا الجزائر التي استعمرتها فرنسا سنة 1830م والمغرب الأقصى[4].

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (1891–1908)، ط1، ط2، مؤسسة الرسالة، الشركة المتحدة، بيروت 1979، ص ص 5–7.

[2] فريد بك محامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: د. حسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981/1401م، ص ص 590–593–598.

[3] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، د. ط، دار الفكر العربي، د. م. ن، د. ت، ص 240.

[4] لبيب عبد الستار، التاريخ المعاصر، ط4، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1982، ص 85.

غير أنّ بعض هذه المناطق بدأت تطالب بامتيازات أكثر من الأتراك بدل الاستقلال الكامل عن الأقاليم البلقانية أن تحركت مناطق الجبل الأسود وصربيا مطالبة بالاستقلال.

من جهة أخرى كانت اليونان تطالب باستكمال وحدتها وضم القسطنطينية، وثارت كريت لضرب المسلمين بالإضافة إلى المشاكل التي انتشرت في البوسنة والهرسك وبلغاريا[1] وهكذا بدأت مرحلة التفكك وأخذت الدولة العثمانية تفقد ممتلكاتها الأوروبية والإفريقية تدريجيا وأصبح السلطان عاجزا على تدعيم السلطة المركزية، بالتالي انفرد الولاة واستقلوا في تسيير شؤون الولايات، مما فتح المجال للدول الأوروبية للتدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية إذ شبهها قيصر روسيا "نقولا الأول" 1853 بالرجل المريض، حيث انتهز فرصة ضعف الدولة العثمانية لسلخ بعض مناطقها عنها مثل الإمارات الرومانية، وبلغاريا والصرب بعد هزيمتها في حروب القرم (1854–1856م)، وعقد مؤتمر باريس. وقامت دولتين هما رومانيا وصربيا التي كانت فيها سلطة السلطان اسمية، بالإضافة إلى الاتفاق على المساواة بين جميع سكان الإمبراطورية وبالتالي انتزعت من روسيا الحجة التي كانت تتذرع بها[2].

كما بادر السلطان "عبد الحميد الثاني" في إجراء بعض الإصلاحات لتجنب الخطر الأوروبي المتكالب ووضع "مدحت باشا" صدرا أعظم لوثوق الدول الأوروبية فيه، وكلفه بالنظر في المسألة الأوروبية وهو المعروف بوساطته في حل الخلاف بين الصرب والجبل الأسود وبلغاريا[3].

[1] محمد قربان نياز ملا، السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في نشر الدعوة الإسلامية، ط1، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1988م، ص 144.

[2] لبيب عبد الستار، المرجع السابق، ص 85.

[3] فريد بك محامي، المرجع السابق، ص 704.

أما أول مشكلة واجهتها الدولة العثمانية بعد إصدار الدستور من طرف السلطان "عبد الحميد الثاني" فهي إعلان الحرب من طرف روسيا[1].

بعد أن اقنعت الدول الأوروبية بضرورة إجراء الإصلاحات داخل المماليك العثمانية متهمة الباب العالي بنقضه لمعاهدة باريس، وبالضبط تم عقد مجلس في 19 مارس 1877م في الدولة العثمانية للنظر في هذه القضية وفي 31 مارس 1877م وقعوا على مضبطة بدون أن يكون معهم مرخص الدولة العثمانية التي تضم طلب موجه إلى الباب العالي ألا وهو التنازل عن عشرين ناحية من أملاك الدولة العثمانية إلى إمارة الجبل الأسود لأنّ لغتهم سلافية وإن رفضوا لهم طلبهم فسوف تحدث حربا. وفعلا اندلعت الحرب في 24 أفريل 1877م وانتهت بانتصار روسيا واستيلاءها على جملة من الأراضي والمناطق في أوروبا وآسيا[2]. وبعد هذه الأزمات التي واجهتها الدولة العثمانية، استقر الأمر بها في الأخير بعقد معاهدة "سان ستيفانو" بين الدولة العثمانية وروسيا في 1877م، بحيث لم يبق للدولة العثمانية إلا أربع مناطق منها "الأستانة" وضواحيها وسلونيك والجزيرة القريبة منها، و"بلاد أبيروس" و"جزء من الأرناؤوط" وإقليمي البوسنة والهرسك. الأمر الذي جعل الإنجليز يتخوفون من بنود هذه المعاهدة خوفا على مصالحهم في مضيق البوسفور الذي تتواجد فيه روسيا بالمقربة منه وخوفا أيضا من النفوذ الروسي إلى الهند[3] خاصة بعد حصول العديد من المناطق على الاستقلال منها بلغاريا، الصرب والجبل الأسود والأفلاق والبغدان[4].

[1] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 240.

[2] عزتلو يوسف بك أصاف، تق: د. محمد زينهم محمد غرب، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة 1995م، ص ص 130-131.

[3] فريد بك محامي، المرجع السابق، ص ص 651-665، انظر ص ص 152-164 لمراجعة نص معاهدة سان "ستيفانوس".

[4] حضرة عزتلو يوسف بك أصاف، المرجع السابق، ص 133.

كما قررت بريطانيا الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية بهدف القضاء على تلك المعاهدة التي أذلتها باقتراح حل متمثل في عقد مؤتمر دولي وكان هدفه الحقيقي ليس الصلح بل تمزيق الدولة العثمانية[1]، التي كانت تعيش مرحلة الضعف. وظهرت دول أوروبية كثيرة التي تريد تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينها خلال القرن التاسع عشر. فبريطانيا كانت تدافع عن طرق مواصلاتها إلى الهند (قناة السويس والبحر الأحمر) وطريق الخليج العربي ونهري "دجلة والفرات"، أما روسيا القيصرية فكان همها هو إيجاد طريق للوصول إلى المياه الدافئة والاستيلاء على القسطنطينية ومضايق البسفور والدردنيل والسيطرة على شبه جزيرة البلقان. أما فرنسا فلقد أرادت حماية رعاياها الكاثوليك في الشام وصار هذا الموضوع يعرف "بالمسألة الشرقية"[2].

في حقيقة الأمر، إنّ التنافس الذي ظهر بين هذه الدول كان الهدف منه السيطرة على العالم الآسيوي والإفريقي، خاصة بريطانيا التي كانت تسيطر على مختلف الممرات والمضايق العالمية من أجل تصريف بضائعها، بالإضافة إلى استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة، لذلك كانت قلقة من ظهور منافس لها في هذه المناطق التجارية والبحرية الحساسة[3] بما فيها منطقة الخليج العربي ما يعرف بالتنافس البريطاني–الروسي، الذي تعود جذوره إلى تحالف "نابليون بونبارت" مع قيصر روسيا لاحتلال الهند، وبالتالي سوف تصبح هي سيدة الموقف في هذه المنطقة الاستراتيجية، كما استعانت بريطانيا بالجوسسة لمراقبة تحركات الروس في هذه المنطقة[4].

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 241.

[2] إسماعيل أحمد باغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، د. م. ن، 1998، ص ص 141–142.

[3] محمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب، تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، د. ت، ص ص 241–242.

[4] د. محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ج1، دار المعرفة، القاهرة، 1890–1914م، ص ص 151–174.

فعلا، احتدم الصراع بين الدول الأوروبية كما رأينا على ممتلكات الدولة العثمانية التي كانت تعيش شيخوختها وكان الحل الذي توصلت إليه هذه الدول هو الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية هذه الأوضاع المتأزمة وكان صاحب هذه الفكرة هو المستشار الألماني "بسمارك"[1] الذي كان يرى أنّ الدولة العثمانية لا تستطيع مواجهة هذه الدول الكبرى فاقترح حل لهذه الدول ألا وهو اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية أثناء المفاوضات واستجابت هذه الدول لندائه وتم عقد هذا المؤتمر سنة 1878م أي "مؤتمر برلين" برئاسة "بسمارك". وتم فيه إعادة رسم خريطة البلقان. ولم تسمع فيه آراء الأتراك، بحكم أنّ هدف هذه الدول كما قلنا هو تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينها، ويظهر لنا ذلك في نتائج المؤتمر حيث تحصلت فيه بريطانيا على قبرص وأبعدت أنظار فرنسا عن مصر اتجاه تونس بحكم موقعها الحساس[2]، بالإضافة إلى إعطاء البوسنة والهرسك إلى النمسا والمجر كذلك إجراءات داخلية للدولة العثمانية ويقصد بها التدخل في شؤونها، كما دعت إلى إصلاح أحوال النصارى مثل: الأرمن القاطنين في الدولة العثمانية وقاموا بتحرير بندا بهذا المعنى الذي ينص على: "لا يمنع النصارى واليهود من إجراء رسوم أديانهم واتساع بطارقتهم وكواهنهم فيما يتعلق بمذاهبهم".

وهكذا سلخ المؤتمر من الدولة العثمانية نصف أملاكها في أوروبا فهي خسرت في المؤتمر ما لم تخسره في أي حرب سبقت[3].

وما يمكن استخلاصه من خلال معاهدة برلين سنة 1878م التي حملت في طياتها جملة من المواد بلغت 64 مادة[4] هو الضعف الذي تجذر في الدولة العثمانية بحكم أنّها لم تربح

[1] هو مؤسس إمبراطورية ألمانيا ومستشارها الأول والمسؤول والمخطط الأول عن توطيد السلم في أوروبا لمدة 26 عاما. ودخل في خدمة بروسيا بعد مؤتمر برلين، أنظر: محمد قربان نيازملا، المرجع السابق، ص 157.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ص 180-181.

[3] محمد قربان نياز ملا، المرجع السابق، ص ص 157-158.

[4] فريد بك محامي، المرجع السابق، ص 698. انظر أيضا المواد في ص ص 679-697.

منها شيئا يذكر وفقدت معظم ممتلكاتها وصارت حدود إمارة بلغاريا لا تتجاوز جبال البلقان وتم فصل ولاية "الروميلي الشرقية" كليا عن الدولة العثمانية وردت سواحل الأرخبيل بما فيها ميناء "قوله" إلى الباب العالي، وهذا يعني أن ما سمحت أوروبا ببقائه تحت حكم الدولة العثمانية متصلا ببعضه. كما تم تسليم كل من البوسنة والهرسك إلى النمسا والمجر إضافة إلى توسيع الحدود اليونانية شمالا، وحدود الصرب والجبل الأسود بمنح "ميناء بارى" المتواجد على بحر الأدرياتيك لأمير الجبل الأسود. وبذلك تعد هذه المعاهدة الأكثر إجحافا من المعاهدة التي استبدلت بها "سان ستيفانو"[1].

ونلاحظ أنّ الدول الأوروبية التي كانت قد دعت إلى عقد المؤتمر لم يكن هدفها مساعدة الدولة العثمانية وإنّما إبعاد خطر الروس عن المنطقة حيث كانت ترى أن تقوية جسد الرجل المريض ستزيد من قوة نصوص معاهدة الصلح لحماية طريق الهند بإغلاق مضيق الدردنيل في وجه السفن الروسية لذا كانت كل من إنجلترا وفرنسا ضد فكرة الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا[2].

كل هذه المؤامرات التي كانت تحاك ضد الدولة العثمانية دفعت بالسلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" إلى اتخاذ قرار حاسم تمثل في إنقاذ الدولة العثمانية بنفسه، ويكون ذلك بتنفيذ الحكم المطلق (لا دستور)، وفكرة الجامعة الإسلامية. وكان السلطان بعد كل هذه الأحداث يكن العداء لأوروبا والدستوريين دعاة الإصلاح بحكم أنهم أرغموه على قبول أمور لم يكن ليقبلها لو كان في مرحلة القوة[3].

---

[1] فريد بك محامي، المرجع السابق، ص ص 698-699.

[2] محمد قربان نياز ملا، المرجع السابق، ص 145.

[3] يوسف حسن عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، د. ط، دار المتنبي، الأردن، 2005م، ص 105.

لقد كانت أفكار رجال الإصلاح متأثرة بالفكر الأوروبي[1] كما تم عقد جلسة لمجلس المبعوثات في 11 فيفري 1878م أرجع فيه مسؤولية خراب الدولة العثمانية للوزارة وبالتالي أصبح يطبق سياسة جده "السلطان محمود" الذي كان يرى: "أنّ الشعوب التي وضعها الله تحت سلطته لا يمكن تسييرها إلاّ بالقوة والاستبداد"، وقام في 14 فيفري 1878م بإلغاء مجلس المبعوثات[2] وقد بذل السلطان العثماني كل مل كان في وسعه لجمع كلمة رعايا الإمبراطورية حول مبدأ واحد وهدف واحد وهو الإسلام. فهذه السياسة كانت ناجحة في دعم أركان الدولة العثمانية، لكن دول الغرب كانت ضد السياسة التي طبقها السلطان وحاربتها بكل ما لديها لأنها كانت ترى أن انتصار الإسلام يعني في نظرها اندحار للمسيحية لذلك عملت على إزالة "عبد الحميد الثاني" أولا ثم القضاء على الإمبراطورية فيما بعد[3].

بعد حمل مؤتمر برلين الذي كان هدفه الأساسي هو سلخ ممتلكات الدولة العثمانية، في طياته جملة من النزاعات داخل الأقليات التي كانت تابعة للدولة العثمانية مثل الأرمن في آسيا الصغرى الذين ثاروا على الحكم العثماني بعد فشل الوزارة بسبب تولية المناصب لمن ليس لهم الخبرة السياسية، بالتالي انتشار معاهدة برلين في المادة 61 والتي نصت حمايتهم من الشراكسة والأتراك مما دفع الأرمن في 1890م بتأليف جمعية لتحريرهم ولكن السلطان "عبد الحميد الثاني" لما عرف بهذا الأمر أمر المقربين منه بإحداث فتنة بين الأرمن والأكراد التي تجسدت في مذابح 1894م[4].

وانتهت هذه الانقلابات بوضع نظام خاص للولايات من قبل فرنسا وانجلترا صادقت عليه الدولة العثمانية في 1896م بالإضافة إلى وضع جزيرة كريت تحت الوصاية الدولية يحكمها

---

[1] محمد قربان نياز ملا، المرجع السابق، ص145.

[2] عزتلو يوسف أصاف، المرجع السابق، ص ص 132-133.

[3] فريد بك محامي، المرجع السابق، ص 146.

[4] نفسه، ص ص 133-134.

"أمير يوناني" كما انتشرت حرب العصابات "الكوميتاجي" في اليونان والبلقان لمحاربة الدولة العثمانية خاصة في مقدونيا بسبب تحريض الدول الأوروبية لها[1].

عاشت الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين موجة من الاستعمار في مختلف أقطارها، في مصر والسودان وشمال إفريقيا وجنوب اليمن. إذ كان الاستعمار الأوروبي يهدف إلى تحقيق مصالحه في هذه المنطقة متخذا في ذلك مختلف الوسائل كالشركات مثل شركة "لينش" التي احتكرت الملاحة في العراق وتضخيم عدد المبشرين في الشام بالإضافة إلى ظهور مشكل الذي الترك والعرب الذين يرون أنهم ليسوا متساوون في الحقوق والواجبات، فدستور 1876 م الذي أصدره "مدحت باشا" تلقى معارضة في الداخل رغم أنّ السلطان "عبد الحميد الثاني" أوقف العمل به والبرلمان والصحافة داخل الولايات العثمانية، ورغم ذلك ظهرت المعارضة في كل من مصر ولبنان مثل الكواكبي الذي كان ينشط في مصر ضد السلطان "عبد الحميد الثاني"، وكانت بريطانيا ترى في ذلك سببا كافيا للقضاء على الدولة العثمانية[2].

[1] حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م، ص 363.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ص 144-145.

المحاضرة الثالثة:

المشاريع والمخططات الاستعمارية اتجاه الوطن العربي

"كامبل بانرمان أنموذجا"

المشاريع والمخططات الاستعمارية اتجاه الوطن العربي من كامبل بانرمان إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير

مقدمة:

هنالك علاقة وطيدة بين مشروع كامبل بانرمان ومشروع الشرق الأوسط الكبير. فالأول بدأ في بداية القرن العشرين والثاني في بداية القرن 21 ، والقاسم المشترك في المشروعين هي الدول الكبرى التي كانت تنظر إلى الإمبراطورية العثمانية بوصفها "الرجل المريض" الذي يجب اقتسام أراضيه وخيراته بما فيها البلاد العربية التي شكلت أجزاء من التركة آنذاك.

حيث حملت تلك المرحلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى متغيرات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط حيث اقتسمها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) بعد أن أبرموا عدة اتفاقيات منها سايكس بيكو 1916 ثم مؤتمر سان ريمو عام 1920 الذي رتب الأوضاع القانونية لاقتسام لبنان وسوريا وفلسطين وأجزاء من العراق، وإذا كانت أوروبا الممثلة في معاهده سايكس بيكو قد وضعت حجر أساس البناء السياسي للمنطقة (الشرق الأوسط) مجزئا. فإن أمريكا ممثلة جاءت لتضع البنيان الاقتصادي للعالم بدءا من أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

الآن نحن أمام مشروع جديد يسمح لها بوضع يدها على المنطقة وتقديم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي رأت فيه ضرورة للعالم لإعادة تشكيل المنطقة[1].

[1] الشرق الأوسط الكبير Le Grand Moyen Orient

مصطلح استعمله الرئيس الأمريكي جورج بوش وإدارته لتعريف منطقة تمتد من المغرب الأقصى وموريتانيا إلى الباكستان وأفغانستان مرورا بتركيا وشبه الجزيرة العربية.

1. مشروع كامبل بانرمان

1- ظروف انعقاد مؤتمر كامبل بانرمان أو الوضع الدولي في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20م:

– دخول الدولة العثمانية في مرحلة ضعف في النصف الثاني من القرن 19 والمسألة الشرقية.

– ظهور التكالب الصهيوني الأوروبي على الدولة العثمانية ممثلا في مؤتمر بال بسويسرا إلى نهاية الخلافة العثمانية سنة 1923.

– أوضاع الدولة العثمانية في بداية القرن 20 (علاقة تيودور هرتزل بالسلطان عبد الحميد الثاني ونتائج مؤتمر بال بسويسرا 1897).

2- انعقاد مؤتمر كامبل بانرمان:

انعقد مؤتمر كامبل بانرمان عام 1905، دعى إليه حزب المحافظين وذلك سرا، بين كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا في غياب ألمانيا. استمر إلى غاية 1907 أي سنتين، حيث خرج المؤتمر بوثيقة سرية تسمى "وثيقة كامبل" نسبة إلى هنري كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانيا، واشترك في المؤتمر علماء التاريخ والزراعة والبترول والاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والمستشرقين، وهي الدول الاستعمارية.

3- قراراته:

اقترح المؤتمر الوزير البريطاني كامبل حيث قال: "إن الإمبراطوريات تتكون وتتوسع وتقوى وتستقر ثم تزول والتاريخ مليء بالأمثلة. فهل لديكم وسائل تحول دون سقوط الدولة الأوروبية أو تأخرها؟ فقد أصبحت أوروبا قديمة واستنفذت مواردها، وشاخت بينما هنالك عالم آخر في ريعان شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم، هذه هي مهمتكم يا سادة وعلى نجاحها يتوقف رخائنا وسيطرتنا".

وبعد سنتين خرج المؤتمر بوثيقة سرية سميت وثيقة كامبل بانرمان أو توصية مؤتمر لندن عام 1907 أوصى فيها بـ:

– ضرورة إقامة حاجز بشري غريب على الجسر الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل على مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها.

كما نصت الوثيقة على:

– أن تعمل الدول ذات المصلحة المشتركة على استمرار التأخر في المنطقة وتجزئتها وإبقاء شعوبها جاهلة ومظللة ومتناحرة وعلينا محاربة اتحاد هذه الشعوب روحيا وفكريا وحتى تاريخيا، وإيجاد الوسائل العملية لفصلها عن بعض.

كما أوصى المؤتمر من خلال لجنته ما يلي:

– فصل الجزء الإفريقي للمنطقة عن الجزء الأسيوي وإقامة حاجز بشري قوي ويشكل على مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

مما لا شك فيه أن التقسيم الاستعماري للمنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها جاء متوافقا مع نصوص الوثيقة.

كما جاء في الوثيقة والتي تعد وثيقة استراتيجية غربية لضمان سيادة القوة والحضارة الغربية ما يلي:

– عدم السماح للعرب باليقظة حين يتحررون من العثمانية ولا يستطيعون استعاده قوتهم.

- **القرارات[1]:**

1- توطيد الاستعمار في المناطق المسيطرة عليها من الدول المشاركة.

[1] حسين حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909.

2- التوسع في مناطق أخرى من إفريقيا وآسيا.

3- اعتبار الدولة العثمانية خطر حقيقي على الدول الأوروبية الاستعمارية خاصة بعد ظهور الوعي القومي لدى شعوبها التي رفضت التدخل والهجرة اليهودية.

4- دراسة أهمية المنطقة العربية باعتبارها نقطة التقاء بين الشرق والغرب بالإضافة لأهمية قناة السويس.

5- اعتبار وحدة التاريخ واللغة والثقافة عامل تهديد للدول الأوروبية.

6- السيطرة على المناطق والعمل على إيجاد التفكك والتجزئة والانقسام.

7- إنشاء دويلات مصطنعة تابعة للدول الاستعمارية.

8- الوقوف في وجه أي اتحاد فكري روحي.

مخطط هنري كامبل بانرمان (النص)

رئيس وزراء بريطانيا لندن 1908

شكل بانرمان لجنة من كبار أساتذة الجامعات في شتى المجالات مثل الاقتصاد والبترول والزراعة والتاريخ والاجتماع وشؤون الاستعمار. كما ضمت هذه اللجنة أعلام السياسة في دول فرنسا، بلجيكا، هولندا، البرتغال، إيطاليا، إسبانيا وبريطانيا، وافتتح بانرمان اجتماعات هذه اللجنة برسالة وجهها إلى مندوبي الدول الأعضاء حدد مهمتهم في وضوح على النحو التالي[1]:

"... إنّ الإمبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما، ثم تنحل رويداً ثم تزول والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات وهو لا يتغير بالنسبة لكل نهضة ولكل أمة. فهناك إمبراطوريات روما وأثينا والهند والصين. وقبلها بابل وأشور والفراعنة وغيرها... فهل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار الأوروبي وانهياره أو تأخر مصيره، وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفذت مواردها وشاخت معالمها بينما لا

[1] فتحي النصار، وثائق فلسطين 633هـ-1917م.

يزال العالم الآخر في صرح شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم والرفاهية ...؟ هذه هي مهمتكم أيها السادة وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا ...".

وعلى ذلك تحددت مهمة اللجنة فيلما يلي:

1- اقتراح الوسائل التي تمنع سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القائمة وقتذاك.
2- العمل على إعاقة تقدم العالم غير الأوروبي وتطوره بحرمانه من التعليم والتنظيم والرفاهية حتى يطمئن الاستعمار إلى وجوده فيه أطول مدة ممكنة.

وبعد فترة من الدراسة والبحث والمنافسة خرج المؤتمرون بخطة عمل المستقبل أوصوا بها وضمنوها تقريراً قدموه إلى وزارة الخارجية البريطانية التي أحالته بعد دراسته إلى وزارة المستعمرات غير أنه ما لبث أن اختفى وانقطعت أخباره فترة حتى كانت سنة 1914.

ويشتمل التقرير على مقدمة تسرد الأحداث التاريخية الهامة وتقارنها بعضها ببعض وتناقشها وتستخلص منها النتائج، فحددت بهذه المقدمة مصالح كل دولة من الدول الاستعمارية المختلفة. فتحدث التقرير مثلا عن اتساع مصالح بريطانيا وامتداد هذه المصالح إلى جميع القارات، وتأثرها المشكلات بجميع الدولية. كما أوضح أن امتداد المصالح البريطانية يتركز في إفريقيا والهند والشرق الأقصى، بينما حدد مصالح إيطاليا في ليبيا، أما إسبانيا فقد حدد مصالحها في المغرب وجزر المحيط الأطلسي. واستمر التقرير في المقدمة على هذا النحو حتى قسم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية المشتركة في المؤتمر.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى الحديث عن البحر الأبيض المتوسط، فركز اهتمامه عليه باعتباره ذا أثر حيوي لكل الدول الاستعمارية. إذ أنه الشريان الرئيسي للاستعمار عبر العصور التاريخية، وأنه الجسر بين الشرق والغرب والممر الطبيعي بين أوروبا وكل من آسيا وإفريقيا، فضلاً عن أنه ملتقى طرق تجارية دولية رئيسية عديدة في العالم. وخلص التقرير إلى أن تاريخ البحر الأبيض المتوسط كان دائم الارتباط بقصة الاستعمار في جميع أدواره فضلاً عن أقدم

المدنيات الإنسانية قامت في البلدان الواقعة في حوض هذا البحر. ثم انتهى الباحثون في ختام هذه النقطة إلى تسجيل رأي هام وخطير هو: "أنّ من يسيطر على البحر المتوسط يستطيع التحكم في العالم".

ثم مضى التقرير يستعرض الأخطار المحدقة بالاستعمار وأحوال المستعمرات المختلفة في العالم، ومدى ما يمكن أن يلحق بالدول الاستعمارية من أضرار إذا خرجت المستعمرات من قبضة يدها. فأكد التقرير اتقاء أي خطر أساسي على الاستعمار يتأتى من جهة الممتلكات الحرة لأن معظم سكانها من الأوروبيين، ولأنه من السهل فض مشاكل القومية والوطنية فيها بالتشريعات الاستثنائية. كما قلل التقرير من احتمال استقلال الهند وبلاد جنوب شرقي آسيا عموماً على الاستعمار على أساس أن أصحاب هذه البلاد مستغرقون في العديد من المشاكل. (المشاكل الدينية والعنصرية واللغوية والطائفية). ثم استبعد التقرير أي خطر من المستعمرات فيما أسماه بإفريقيا السوداء وفي المحيط الأطلسي والمحيط الهادي لانعزالها عن العالم ولأسباب أخرى فصلها التقرير. ثم انتهى التقرير من ذلك إلى نتيجة أجمع عليها المؤتمرون وهي أن مصير مثل هذه المستعمرات هو الارتباط بالدول الأوروبية ولو اقتصادياً وثقافياً، إذا استحال ارتباطها السياسي والعسكري نتيجة حصولها على الاستقلال في يوم ما.

تطرق البحث في المؤتمر بعد عرض هذه الآراء إلى منبع الخطر على كيان الاستعمار، ومتى يهدد هذا الخطر الإمبراطوريات الاستعمارية. توصل الباحثون إلى أن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي مصدر الخطر الذي يتهدد الإمبراطوريات الاستعمارية باعتبار البحر المتوسط همزة الوصل بين الغرب والشرق، وفي حوضه نشأت الأديان وأعرق الحضارات وخصوصاً على شواطئه الجنوبية والشرقية حيث العالم العربي الممتد فيما بين الرباط وغزة ومرسين وأضنة. كما تضم هذه المنطقة برزخ السويس حيث تتصل بأسيا وإفريقيا. وفيها قناة السويس شريان الحياة لأوروبا. وتشمل كذلك شواطئ البحر الأحمر وخليج العرب حيث الطريق إلى الهند والإمبراطوريات الاستعمارية في الشرق. ثم حلل التقرير هذه المنطقة وأوضح كيف

أنه يسكنها شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللغة والثقافة والآمال وجميع مقومات التجمع والترابط والاتحاد، كما تتوافر له كل أسباب القوة والتحور والنهوض نتيجة لنزعاته التحررية وثرواته الطبيعية الكافية وموارده البشرية المتزايدة: إذ قدر التقرير تعداده بخمسة وثلاثين مليون نسمة، كما قدر أن يرتفع هذا العدد ليصبح مائة مليون نسمة في مدى قرن واحد.

وبعد ذلك طرح المؤتمرون التساؤلات التالية:

1- كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة العربية إذا توحدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه، وإذا أخذت هذه القوة كلها باتجاه واحد؟

2- ماذا تكون النتيجة حين تدخل الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة؟

3- ماذا يحدث لو انتشر التعليم وعمت الثقافة في أوساط هذا الشعب؟

4- ما هو مصير هذه المنطقة إذا تحررت وتمكن أبناؤها من استغلال ثرواتها الطبيعية لصالحهم؟

ويجيب التقرير عن هذه التساؤلات كلها بما يلي:

"عند ذلك ستحل الضربة حتما بالإمبراطوريات الاستعمارية وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار في الخلود، فتتقطع أوصاله تم يضمحل وينهار كما انهارت إمبراطوريات الرومان والإغريق وغيرهم...".

ثم انتقل التقرير إلى بحث الوسائل لدرء الخطر المحتمل على الاستعمار فدعا "الدول ذات المصالح المشتركة إلى العمل على استمرار وضع هذه المنطقة المجزأة المتأخرة، وإلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتناحر"، وأوصى التقرير بشكل خاص بمحاربة اتحاد هذه الجماهير العربية أو ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو

التاريخي، وبضرورة إيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها بعضها عن بعض ما استطاع الاستعمار إلى ذلك سبيلا.

وطرح المجتمعون توصية لدرء الخطر الداهم من المنطقة العربية، وذلك "بالعمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي"، واقترح لذلك إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وكان معنى التوصية الأخيرة في وضوح هو زرع شعب غريب عن المنطقة العربية شرقي قناة السويس أي في سيناء وفلسطين باعتبارها المناطق الوحيدة التي يمكن أن تفصل آسيا عن إفريقيا كلياً وتمزق الوطن العربي كله.

وهكذا ترى أنه حالت في ذهن خبراء أوروبا مجتمعين في صعيد واحد فكرة سلخ فلسطين عن سائر الوطن العربي لخلق وتد استعماري فيها يعمل على استمرار الاستعمار في المنطقة العربية وفي العالم. وكان هذا التقرير كمثابة "ورقة عمل" للدبلوماسية البريطانية تعمل في ضوئها في منطقة المشرق العربي.

المحاضرة الرابعة:

الثورة العربية الكبرى 1916

تمهيد:

في التعاطي الأوروبي مع الحراكين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، تتفاعل عدّة عوامل سياسية وثقافية ودينية مع الترسبات الكامنة في أعماق كثير من الدول الأوروبية بتأثير الصدمات المتوالية مع العرب والمسلمين منذ فجر الإسلام. فهنالك طموح السيطرة على قدرات وطن يحتل مساحة شاسعة في موقع استراتيجي مجاور لأوروبا ومتحكم في طرق مواصلاتها مع مستعمراتها الجديدة. ويملك إلى جانب ذلك موارد وأسواق محل طمع وتنافس، ضف إلى ذلك رغبات خفية في تصفية حسابات قديمة لم تسوّ منذ أن ارتدت جحافل الصليبيين مدحورة عن المشرق العربي والعالم الإسلامي.

إنّ الأوروبيون وخاصة المفكرون منهم وصناع القرار وعوا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر أنّه يوجد بين المحيط الأطلسي والخليج العربي أمة عربية مسلمة تمتلك خصائص الأمم المتعارف عليها، تملك موروث حضاري عربي إسلامي. ومما لا شك فيه أنّ النصف الأول من القرن التاسع عشر يعد من أخطر السنوات في حياة الوطن العربي وأشدها أثرا في حاضرها الراهن، ففيها أجهض "احتمال" قيام دولة عربية مركزية، وكانت كل المؤشرات توحي بقدرتها على تحقيق التحرر والتقدم. فلقد تمكن محمد علي من استفزاز قادة أوروبا ومخططيها الاستراتيجيين من خلال تجربته، وأدركوا أنّ عليهم مواجهه احتمال تكرار التجربة الموءودة مستقبلا، واستنفر كثيرون من احتمال أو إمكان أن تقوم دولة عظمى في موقع استراتيجي من العالم تهدد الطموحات الأوروبية المختلفة.

كان يبدو جليا أنّ الغرب كان قلقا من وحدة العرب ومن قوة الجذب بينهم وتطلعهم إلى استعادة مجدهم القديم، فتقارير ورسائل كبار المفكرين والساسة الدبلوماسيين تضمنت رسالة من اللورد روتشلد إلى اللورد بالماسترون رئيس وزراء بريطانيا في مارس 1840، تحذر من قوة الجذب بين العرب وتدعو لإسكان يهود أوروبا في فلسطين للفصل بين مصر والمشرق العربي.

ولاتقاء المخاطر المحتملة التي قد تحدث في المنطقة العربية، تعددت الاتجاهات حول المطلوب إنجازه واتفقت جميعا على تخريب مقومات الوجود القومي العربي وتجزئة المجتمع وتفكيك البنى وإعادة تركيبها على أساس "الملّة–الأمة" مثلما هو الأمر في البلقان بحيث تأتي تصفية تركة "الرجل المريض" في الولايات العربية والبلقانية بنتائج متقاربة. وعليه ارتأت لجنة "كامبل بانرمان" أن توصي القوى الاستعمارية على إبقاء المنطقة مجزأة العناصر غير مترابطة، وقتل قوى التقدم التي يمكن أن تظهر في المنطقة سواء كانت علمية أو صناعية أو اقتصادية ثم محاربة كل أشكال الوحدة التي يمكن أن يفكر فيها أصحاب هذه الأرض مع ضرورة العمل الجاد والمنظم لزرع كيان بشري غريب يكون قويا وقادرا على امتصاص كل مقومات القوة وكل مصادر المنطقة ويحول دون تحقيق أماني شعبها في التقدم والرفاهية.

I. الثورة العربية الكبرى (1916–1918)

كانت البلاد العربية جزءا من الدولة العثمانية لفترات طويلة دامت أزيد من أربعة قرون. لكن الأوضاع بين الدولة العثمانية والعرب ساءت وشهدت مرحلة تراجع وضعف على الصعيدين الداخلي والخارجي لأسباب عديدة خاصة مع خصومها، وأقصد بذلك فرنسا وبريطانيا وروسيا. خلال هذه الفترة اصطدم العرب بالأتراك وتأزم الوضع وظهرت حركة مناوئة للسلطان عبد الحميد عرفت بجمعية الاتحاد والترقي التي دبرت مكائد للسلطان وانقلبت عليه وعزل في النهاية. وسيطر أعضاء الجمعية على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية وباشروا بتطبيق سياسة التتريك للشعوب التي كانت تحت لواءها خاصة منها الشعوب العربية. فانفجرت بذلك النصرة القومية عند العرب وتطور هذا الشعور في بداية القرن العشرين وبدأ العرب يفكرون في الانفصال، وتأتي الحرب العالمية الثانية كفرصة لتحقيق الآمال وانتهى الأمر بإعلان الثورة العربية الكبرى.

سعت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى إلى التقرب من الشريف حسين أمير مكة وأبناءه واستعلتهم للوقوف إلى جانبها في هذه الحرب، مقابل أن تقوم بريطانيا في المستقبل بمساعدة الشريف حسين في تكوين دولة عربية مستقلة يكون الحسين ملكا عليها. انتهى الأمر بإعلان الشريف حسين الحرب على الدولة العثمانية من مكة في جوان 1916.

فما هي أسباب وملابسات هذه الثورة؟

1) أسباب الثورة العربية 1916-1918

تعددت الأسباب والدوافع التي دفعت بالعرب القوميين والشريف حسين بن علي لإعلان الثورة على الدولة العثمانية. فمن الأسباب ما هو قومي وما هو محلي وما هو شخصي محض.

ولعل نشأة جمعية الاتحاد والترقي ووصولها إلى الحكم عام 1908 دافعا أساسيا لنشأة القومية العربية المعادية للأتراك، لما انجر عن الاتحادية من أعمال في حق الدولة العثمانية بصفة عامة والشريف حسين وأبناءه بصفة خاصة[1].

تمكن الاتحاديون من عزل السلطان عبد الحميد وخلفه أخوه "محمد رشاد" الذي كان كبير السن، ضعيف الشخصية وقليل الطموح ولا يملك دراية بالأمور ولا الحكم. فتفاقمت أوضاع الدولة العثمانية خاصة بعد أن تسلم حزب الاتحاد والترقي إدارة الحكومة العثمانية[2].

بادر الاتحاديون الحكم باضطهاد العرب ولغتهم وفرضوا سياسة "التتريك"[3]، وأجبروا الولايات العثمانية على التكلم باللغة التركية وتعليمها في المدارس مما أدى إلى سخط لدى العناصر غير التركية خاصة العرب وعند طبقة المثقفين وكانت كلها أسباب لظهور المعارضة[4]. هذا على الصعيد الداخلي.

أمّا على الصعيد الخارجي فيتمثل السبب المباشر في تشجيع بريطانيا للثورة. وكان الشريف حسين المرشح لها خاصة وأنه كان متوترا في علاقاته بالاتحاديين فرأت بريطانيا وجوب بدء مباحثات وإقامة اتصالات مع الشريف حسين عبر المعتمد البريطاني في مصر "آرثر هنري ماكماهون"[5] خلال الفترة بين (1915-1916)، حيث كان هدف بريطانيا وحلفاءها

---

[1] أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، المجلد 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د. ت، ص 123.

[2] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص ص 709-710.

[3] التتريك: هي سياسة مارسها الاتحاديون وتدعو إلى إلغاء التعامل باللغة العربية أو أي لغة أخرى بخلاف اللغة التركية، انظر: يحيى نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، د. ت. ص 85.

[4] أمين سعيد، المرجع السابق، ص 20.

[5] أرثر هنري ماكماهون (1862-1949): هو المندوب السامي البريطاني في مصر وصاحب المراسلات الشهيرة مع الشريف حسين، فهو عسكري، تقلد مناصب سياسية عديدة. انظر: نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، الحجاز، ج3، ط1، دار الساقي، بيروت، 1998، ص 78.

من خلال ذلك، تشجيع العرب على الثورة ضد الأتراك وتحقيق مصالح البلاد العربية. وقد تكثفت الاتصالات بينهما في القاهرة وبدأت الاتصالات باللورد كيتشنر[1]. وكان ماكماهون هو الأبرز في هذه المراسلات بسبب الرسائل العشرة التي أرسلها الشريف حسين–ماكماهون، والتي رد عليها ماكماهون وسميت بمراسلات الشريف حسين ماكماهون. ومن هذه المراسلات مراسلة بارزة كان قد وعد فيها الشريف حسين باسم حكومته بالاعتراف باستقلال البلاد العربية بعد انتهاء الحرب إذا ثار العرب على الأتراك[2].

2) مراسلات الشريف حسين–ماكماهون

كانت هناك عشرة مراسلات بين الشريف حسين وماكماهون، بدأها الشريف حسين بمكاتبته في 1915 رد عليها ماكماهون برسالة في مارس 1916. في الرسالة الأولى حدد الشريف حسين مطالبه وكانت ستة مطالب، أولها أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية وأن توافق على إعلان الخلافة العربية، أما المطالب الباقية وعددها خمسة فكانت تدور حول مساعدة بريطانيا للدولة العربية وإلغاء الامتيازات[3] الأجنبية في أراضيها. كما أكد الشريف حسين على ضرورة التحالف مع بريطانيا وإعطائها الأفضلية في المشروعات الاقتصادية والعسكرية والبحرية. وفي الأخير حددت مدة المعاهدة بـ 15 عام[4].

رد ماكماهون على الشريف حسين بعد حوالي شهر ونصف في أوت 1915، وهنا تبدأ المراوغات الإنجليزية من خلال الرد الذي يتحدث عن قضية "مملكة أو خلافة" كما حددها

---

[1] اللورد كتشنر أريل (1850–1917): قائد عسكري وسياسي بريطاني، وزير حربية بريطاني وقنصلا عاما في مصر. انظر: العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط4، دار طلاس للترجمة، دمشق، 1987، ص 100.

[2] هاني الهندي، الحركة القومية العربية في القرن العشرين–دراسات سياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د. ت. ص ص 235–237.

[3] يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، دراسة وثائقية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص 50–52.

[4] يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ص 50–52.

الشريف حسين، كما أنه لم يعجبه رد بريطانيا لذلك بعث برسالة ثانية إلى هنري ماكماهون في 9 سبتمبر 1915 تحدث فيها عن مسألة الحدود، وهي الرسالة التي تردد ماكماهون في الإجابة عليها للشريف حسين[1].

وفي 25 أكتوبر 1915 رد ماكماهون على رسالة الشريف حسين وعبّر في رسالته هذه عن الانطباع الذي خرج به الشريف حسين فأخبره ماكماهون أنه يقبل الحدود التي طالب بها الشريف حسين، لكن فيما يخص الأراضي التي تتمتع بريطانيا بحق التصرف فيها ولا تتعدى على مصالح حليفتها فرنسا، كما أكدت بريطانيا على إبداء استعدادها للاعتراف باستقلال العرب داخل الأراضي المعينة بالحدود المقترحة من جانب الشريف حسين. كما تضمن سلامة الأراضي المقدسة ضد أي عدوان خارجي والاعتراف بحرمتها[2].

استمرت المراسلات بين الشريف حسين وماكماهون اذ أرسل الشريف حسين خطابا يحدد فيه العلاقة بين العرب والمسيحيين في ولايتي بيروت وحلب. وجاءه الرد الثالث من ماك ماكماهون يوم 14 ديسمبر 1915 ذكر فيه أنّ بريطانيا مستعدة لإعطاء كل الضمانات المساعدة للمملكة العربية[3].

رد الشريف حسين في جانفي 1916 اقترح فيه من بريطانيا تأجيل نقطة الخلاف لأن ذلك يؤثر على العلاقات الحسنة بين بريطانيا ومع فرنسا. وأنه سينتظر نهاية الحرب للمطالبة باسترجاع كامل بلاد الشام للدولة العربية[4].

---

[1] يونان لبيب رزق، نفسه.

[2] محمود زايد، تاريخ فلسطين، بيروت، 1974، ص 27.

[3] يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ص 52-53.

[4] الغالي غربي، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، (1288-1916)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 257-258.

لم يحمل رد ماكماهون في 1916 على رسالة الشريف حسين أي جديد ما عدا أنّ بريطانيا ليس في استطاعتها إدخال تلك المناطق ضمن الدولة العربية التي تعهدت بالاعتراف بها وبحماية هذا الاستقلال. وتبدأ بعد هذه المراسلات مرحلة جديدة في العلاقات العربية البريطانية وهي مرحلة كيفية التحضير للثورة[1].

II. اتفاقية سايكس-بيكو 1916

ما كادت بريطانيا تبرم اتفاقها مع الشريف حسين، حتى دخلت في مفاوضات سرية مع فرنسا بشأن الأطماع الفرنسية في سوريا، ودفعها إلى إبرام اتفاقية مع روسيا عام 1916،

[1] الغالي غربي، نفس المرجع، ص ص 257-258.

تنقض فيها الكثير مما أبرمته مع الشريف حسين، وسميت هذه المعاهدات بـ "اتفاقيه سايكس–بيكو" وهما أسماء الممثل البريطاني مارك سايكس والفرنسي جورج بيكو[1].

تكشف هذه الاتفاقية عن أبشع صور الخداع والمكر البريطاني حيث نصت المواد الأولى المتعلقة بالمشرق العربي على ما يلي:

– أنّ فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين أ داخل سوريا، **وب** داخل العراق، وبهذا يكون لفرنسا في المنطقة أ ولبريطانيا في المنطقة **ب** حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية. وتنفرد فرنسا في المنطقة أ وإنجلترا في المنطقة **ب** بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية[2].

كما يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء وهي جزء سوريا الساحلي، ولإنجلترا في المنطقة الحمراء أي جزء من العراق الساحلية حتى خليج العرب، إنشاء ما ترغبان فيه من شكل حكم مباشر أو بالوساطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية[3].

لا شك أنّ إعلان الشريف حسين الثورة العربية بمكة المكرمة على الأتراك عام 1916، قد ساعد القوات الإنجليزية المتمركزة بمصر على هزيمة الجيش التركي في سيناء والشام. ذلك أنّ هزيمة العثمانيين في بلدة "طولكرم" قد فتح أبواب سوريا أمام الحلفاء وسمح بدخول الجيش العربي والإنجليزي معا إلى دمشق عام 1918 وألف الأمير فيصل بن حسين قائد الجيش العربي، حكومة عسكرية بدمشق. غير أنّ هذا الإجراء أغضب الحلفاء وقاموا باتخاذ إجراءات جديدة منها تنظيم إداري مؤقت للمنطقة المحررة وسميت هذه البلاد (العراق–سوريا–فلسطين)

---

[1] محمود زايد، المرجع السابق، ص ص 27–28.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

مناطق العدو المحتلة وهي خاضعة مؤقتا لقانون عسكري، ريثما يتم تنظيمها نهائيا عند عقد مؤتمر الصلح، وهي مناطق إدارية تستمد سلطتها المباشرة من القائد الأعلى الإنجليزي[1].

تعد اتفاقية "سايكس–بيكو" من بين أخطر الاتفاقيات الإمبريالية التي عقدتها أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، اتفقوا فيها على مجموعة من البنود حملت في طياتها معظم الأزمات التي تعاني منها المنطقة أي الوطن العربي إلى يومنا هذا، بحكم أهدافها الجيوستراتيجية الهادفة إلى تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية فيما بينها بالاتفاق مع روسيا في 1915 التي ستتحصل على المضائق، كما اهتمت الاتفاقية بأطماع الصهاينة وجرى تقسيم البلاد العربية واحتلالها فيما بعد.

من نتائج الاتفاقية ترسيخ مبدأ التجزئة، والقضاء على أي عون أو مساعدة من طرف العرب لعرب فلسطين لمواجهة المخططات الصهيونية.

بقيت بنود اتفاقية "سايكس–بيكو" سرية حتى كشف عنها البلاشطة الروس في نوفمبر 1917 ونشر نص الاتفاقية السرية لفضح دسائس الإمبريالية وسلم مضمون الاتفاقية إلى الأمير فيصل في نفس الشهر وذلك لدفع فيصل لعقد صلح بين الأتراك والعرب.

ولتهدئة الخواطر العربية ولملمة سخطهم أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحا مشتركا في نوفمبر 1918 وحدد وحدة الأهداف الحربية بين فرنسا وبريطانيا في المشرق ويحددا فيه موقفهما الرامي إلى تحرير الشعوب الواقعة تحت ظلم الأتراك وإقامة حكومة وطنية يختارها الأهالي بإرادتهم، كما أكد التصريح للعرب إمكانية حكم أنفسهم بأنفسهم إذا ما تحرروا من السيطرة العثمانية[2].

III. أثر الثورة العربية 1916 وأثرها على الخلافة العثمانية

[1] جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، تر: ناصر الدين الاسدود وإحسان عباس، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1982، ص 388.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 262–263.

لقد قضت الثورة العربية على سلاح الخلافة الإسلامية والذي كان من الممكن أن تستعمله الدولة العثمانية ضد أعدائها في الحرب العالمية الأولى، وقضائها على فتوى الجهاد التي أعلنتها الدولة ضد الحلفاء، ناهيك على أنها كانت سبب في خسارة الحجاز الذي كان يمكن أن يكون مركز دعاية في الحرب العالمية الأولى.

يذكر "ديفيد فزومكين" في كتابه نهاية الدولة العثمانية وتشكيل "الشرق الأوسط"، "لقد كان من أثر الثورة العربية أنها قضت على سلاح الخلافة، والذي كان يثير مخاوف بريطانيا إذ أن احتمال أن يدفع السلطان العثماني، والذي يعتبر خليفة المسلمين بالعامل الديني ضد بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، فالمسلمون يعتبرون أنّ السلطان العثماني هو الخليفة"[1].

كانت تحليلات اللورد كتشنر قائمة على ما مضى من أحداث وثورات وكان الوحيد لها هو العامل الديني والمتمثل في الثورة الهندية (1857–1859)، وانتفاضة السودان القريبة منها والتي كانت من إلهام زعيم ديني (ثورة المهدي) والثورة التي اندلعت في مصر ما بين 1905 و1906.

كان التحالف بين الشريف حسين وبريطانيا ضربة قاسية حيث أصبحت الدولة العثمانية غير قادرة على استعمال سلاح الخلافة وهو ما ذكره مصطفى طلاس في كتابه حيث كتب في هذا الصدد:

"إنّ بريطانيا بتحالفها مع الشريف حسين قد أعطت المبرر الذي كانت بحاجة إليه أمام الملايين من المسلمين الذين تحكمهم. فها هو حفيد الرسول صلى الله عليه وسلم وأمير مكة المكرمة يرفع السلاح في وجه دولة الخلافة، وها هو يعلن بأن القابضين على زمام الأمور في الدولة العثمانية قد انحرفوا عن الصراط المستقيم"[2].

---

[1] فرومكين دافيد، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن، طبعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، دار عدنان، د. ت. ص ص 88–89.

[2] طلاس مصطفى، المرجع السابق، ص 372.

وبهذا فإن الثورة العربية سنة 1916، بحسب المؤيدين لها قد ساعدت إنجلترا في القضاء على النفوذ الذي يتمتع به السلطان العثماني بوصفه خليفة المسلمين وهو السلاح الذي تعرف إنجلترا خطره[1].

ساهمت الثورة العربية في تحقيق هدف بريطانيا المتمثل في انتصاب خليفة عربي قبالة الخليفة العثماني وهذا من أجل تفكيك الكتلة العربية. فإذا كان المسلمون في البلاد العربية لا يزالون على الرغم من أخطاء الاتحاديين وسياستهم العنيفة اتجاه العرب، راغبين عن مناصبة العداء للدولة العثمانية فهذا نابع من اعتقادهم بوجوب طاعة حكومة الخلافة حتى لو كانت جائرة، قياما بواجب ديني، فكان من أثر تحالف الشريف حسين مع بريطانيا أن خلص هؤلاء من وطأة الشعور بالإثم، وهو ما سيحميهم في أضعف الحالات على التزام الحياد وحتى التزام الحياد كان يخدم مصالح بريطانيا[2].

ظهر جليا أثناء الثورة أن فكرة الخلافة أصبحت مشوشة في أذهان الرأي العام العربي والإسلامي، ففي بداية الحرب كان معظمهم مواليا للسلطان الخليفة، ولكن إقامة خليفة صوري قبالة الخليفة العثماني أدى إلى نجاح خطط الحلفاء عموما وبريطانيا خصوصا، ومما يمكن الاستدلال به لمعرفة الكيفية التي استعملت بها بريطانيا سلاح الخلافة ضد الدولة العثمانية، الوثيقة السرية التي كتبها "لورانس العربي" إلى المخابرات البريطانية وجاء فيها:

"لو تمكنا من تحريض العرب على انتزاع حقوقهم من تركيا فجأة وبالعنف، لقضينا على خطر الإسلام إلى الأبد ودفعنا المسلمين إلى إعلان الحرب على أنفسهم، فنمزقهم من داخلهم وفي عقر دارهم وسيقوم نتيجة لذلك خليفة للمسلمين في تركيا وآخر في العالم العربي ليخوضا حرب دينية داخلية فيما بينهما، ولن يخيفنا الإسلام بعد هذا أبدا"[3].

---

[1] قلعجي قدري، الثورة العربية الكبرى، ط2، شركة المطبوعات والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 192-193.

[2] نفسه.

[3] قلعجي قدري، المرجع السابق، ص 709.

لقد عملت بريطانيا جاهدة لإقناع الشريف حسين بتنسيق خططه مع خططهم السياسية دون اطلاعه على الأساليب المتمثلة في ضرب قوة الدولة العثمانية في العالم الإسلامي بسلاحها الذي تستند عليه والمتمثل في مبدأ الخلافة وبكلمات الجنرال "كلايتون"، "في الساعة التي يعلن فيها الشريف عداءه القاطع للأتراك، فإننا نكون قد قطعنا شوطا طويلا نحو الهدف الذي نرمي إليه، وأتينا بحامي الأماكن المقدسة إلى صف الحلفاء وأكثر من هذا فإن إعلان الشريف حسين جهارا ثورته ستكون ضربة خطيرة لهيبة الأتراك في العالم الإسلامي"[1].

خلاصة القول أنّ الثورة العربية قد كبدت الدولة العثمانية خسائر مادية كبيرة وحتى بشرية وأثرت على مبدأ الخلافة وحتى فتوى الجهاد. فالثوار العرب استولوا على بلاد الشام وعلى الحجاز بداية من مكة وصولا إلى المدينة. كما جردت هذه الثورة استعمال الخلافة ضد الأعداء في الحرب العالمية الأولى، لأن مبدأ الخلافة والصراع حوله شتت الرأي العام الإسلامي، فالعرب والمسلمون التزموا الحياد في أكثر الحالات، بل أكثر من ذلك قدموا يد العون للقوات البريطانية، فلم تستطع الدولة العثمانية مواجهة ذلك، بل أضحت مركزا لتطبيق المخططات الاستعمارية.

[1] سليمان موسى، الحركة العربية سر النهضة العربية الحديثة، ط3، دار النهار، لبنان 1986، ص 264.

المحاضرة الخامسة:

وعد بلفور 02 نوفمبر 1917

يصادف تاريخ 02 نوفمبر من كل عام، الذكرى السنوية لصدور وعد بلفور المشؤوم والذي منحت بموجبه بريطانيا الحق لليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين بناء على المقولة أو الإشاعة المزيفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وبذلك تكون الرسالة التي ضمنها آرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا وعده الموجه للورد ليونيل روتشيلد المواطن البريطاني على شكل خطاب يشير فيه إلى تأكيد الحكومة البريطانية لإنشاء هذا الوطن، بداية أكبر وأطول مأساة لشعب غريب يعيش مقهورا في أرضه. جاء في نص الرسالة لوعد بلفور ما يلي:

وزارة الخارجية 02 نوفمبر 1917، عزيزي اللورد روتشيلد:

"يسرني أن أنهي إليكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة، إعلان العطف التالي على الطموحات اليهودية الصهيونية التي سبق إبلاغها إلى مجلس الوزراء وأقرها. إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وستبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق تلك الغاية، على أن يكون مفهوما بوضوح أنه لن يتخذ إي إجراء من شأنه ان يؤثر على الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو على الحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر[1].

أكون شاكرا لو أبلغتم الاتحاد الصهيوني بهذا الإعلان.

المخلص آرثر جيمس بلفور".

1) خلفيات صدور وعد بلفور:

لم يقصد اليهود في بداية الأمر بريطانيا من أجل إنشاء وطن قومي لهم، بل إنّ زعيم الحركة الصهيونية ومؤسسها "تيودور هرتزل"[2] قد قصد القيصر الألماني وقتها وكان ذلك عام

[1] أمين عبد الله المحمود، مشاريع استيطان اليهود منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 96، الكويت 1984، ص ص 74-75.

[2] تيودور هرتزل: صحفي يهودي نمساوي (1860-1904)، مؤسس الحركة الصهيونية في مؤتمر بال بسويسرا.

1898، ثم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في 1901 عارضا عليهما مساعدات وخدمات الصهاينة في مقابل دعمهما للمقترح الصهيوني. غير أنّ العرض كان مرفوضا منهما لأنه كان سيشكل خطر على العلاقات الدولية. ثم تحول إلى بريطانيا في أكتوبر 1902 لكن بريطانيا عرضت عليه في البداية "أوغندا" كملجأ لليهود المهاجرين من أوروبا ريثما يتم الحصول على فلسطين، لكن المؤتمر الصهيوني المنعقد عام 1906، رفض العرض مؤكدا التمسك بفلسطين[1].

فما هي الدوافع التي كانت وراء صدور هذا الوعد المشؤوم؟

يرى كثير من الكتاب المؤرخين أنّ الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة البريطانية للمضي في هذا المسعى وهو توفير وطن قومي لليهود كثيرة وقد نذكر أهمها:

أ. المسيحية أو دور الدين في صدور الوعد:

ويتمثل ذلك حسب الكاتبة "باربارا توخمان" التي ذكرت أنه من الصعب اليوم أو من المستحيل اليوم أن نقدر بإنصاف دور الدين في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الماضي فنحن لا نستطيع أن نحكم على دور الدين لأننا نفتقده. وإذا كانت إنجلترا في القرن 19، تتولى إعادة إسرائيل إلى فلسطين، فذلك لأن المحرك الرئيسي للقرن التاسع عشر في مجمله هو الدين[2].

إنّ الخريطة المسيحية الدينية العقائدية الأوروبية، حملت في القرن 15م تحولات عميقة، فعندما ظهر الإصلاح الديني على يد "مارتن لوثر" والذي نتج عنه انشقاق داخل تركيبة المسيحية بشكل عام والكاثوليكية بشكل خاص، خرج المذهب البروتستانتي الذي لا يدين اليهود

[1] أمين عبد الله محمود، المرجع السابق، ص 72.

[2] توخمان باربارا، الكتاب المقدس والسيف، إنجلترا وفلسطين منذ العصور البرونزي إلى بلفور، تر: منى عثمان ومحمد طه، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1956 وأعيد عام 2004، ص ص 47-48.

بقتل المسيح[1] وأعاد الاعتبار لليهودية وللعهد القديم، واعتبر التوراة المصدر الوحيد للاجتهاد دون استنباط الأحكام الدينية، مما جعل كثير من العقائد الدينية اليهودية تتسرب إلى البروتستانتية ويحصل تطابق بينها وبين اليهودية[2]. وقد ظهرت أفكاره هذه في كتابه الذي عنوانه بـ "عيسى ولد يهوديا" عام 1523 ذكر فيه: "إنّ اليهود هم أبناء الله وهم شعب الله المختار وهنالك ميثاق إلهي يربط اليهود بالأرض المقدسة فلسطين". كما ربط الإيمان بعودة المسيح بقيام دولة صهيون وإعادة تجميع اليهود في فلسطين[3].

وهكذا تهودت المسيحية في شقها البروتستانتي وأصبح الإيمان بمساعدة اليهود لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين نوعا من العبادة خاصة مع بداية انتشار المذهب البروتستانتي في أوروبا ودخولها الصراع السياسي.

إذا يمكن استنتاج أنّ ما قامت بهم بريطانيا لصالح اليهود ليس مصالح سياسية بل من صميم العقيدة الدينية التي تجعل العمل على قيام دوله إسرائيل في فلسطين أمر واقع. ضف إلى ذلك تحمس كثير من السياسيين في الحكومة البريطانية لتحقيق مشروع "أرض الميعاد" واتخاذ العاصمة لندن لنشاطهم[4].

ب. دور النخبة السياسية البريطانية المتصهينة:

وجد على رأس الحكومة البريطانية جيل لا يستهان به من الصهاينة غير اليهود، كانوا أصحاب نفوذ في الحياة العامة والحكومة منهم: لويد جورج، آرثر جيمس بلفور، مارك سياكس،

[1] لمعي القس إكرام، الاختراق الصهيوني والمسيحية، ط2، دار الشرق، القاهرة، 1993، ص 67.

[2] السعدون حميد حامد، البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، جامعة بغداد للدراسات الدولية، العراق، د. ت. ص 02.

[3] السماك محمد، الصهيونية المسيحية، دار النفائس، بيروت، 2004، ص ص 34-35.

[4] الشريف ريجينا، الصهيونية غير اليهودية-جذورها في التاريخ العربي، تر: أحمد عبد الله عبد العزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1983، ص 165.

اللورد ملنر، هربرت سايد وغيرهم. كلهم كانوا من المناصرين للسياسة الصهيونية[1] ومن المتحمسين لصدور الوعد، ومن الأمثلة:

* تشارلز تشرشل: 1807-1869، وهو ضابط إنجليزي مسيحي متحمس لليهود ومع عودتهم إلى فلسطين والاستيطان[2].

* بنيامين دزرائيلي: 1804-1881، من عائلة بريطانية ذات أصول يهودية سفاردية (يهود الغرب) اعتنقت المسيحية، رئيس وزراء وهو من قدم مذكرة غير موقعة لمؤتمر برلين عام 1878، تحتوي على برنامج صهيوني لحل القضية اليهودية[3].

* اللورد بالمسترون: 1784-1865، وزير خارجية بريطانيا ومن المتحمسين للصهيونية سياسيا وليس دينيا[4].

* موسي مونتفيوري: 1784-1885، ثري بريطاني يهودي، عائلته استقرت في بريطانيا منذ القرن 18، مرتبط بعائلة روتشيلد بالمصاهرة، له ثروة كبيرة، زار فلسطين مرات عديدة، وتحصل على لقب السير "Sir" وكان قريبا من المسؤولين البريطانيين[5].

* جيمس بلفور 1848-1930 ولويد جورج 1863-1945:

كلاهما صهاينة متحمسين. فبلفور من أسرة بروتستانتية إسكوتلندية متعمقة في الدين وتؤمن بضرورة عودة اليهود لنزول المسيح، أما لويد جورج فلقد تربى تربية دينية متطرف، تعمق في دراسة اليهود. كل من هذين الرجلين من خلال تواجدهم في دوائر القرار البريطاني ساهما في تغلغل الصهيونية غير اليهودية في الوسط السياسي[6].

---

[1] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص ص 165-166.

[2] محمود أمين عبد الله، المرجع السابق، ص 20.

[3] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص 176.

[4] توخمان باربارا، المرجع السابق، ص ص 39-49.

[5] المسيري عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية، ط1، دار الشرق، بيروت، 1999، ص 177.

[6] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص 162.

ج. دور عائلة روتشيلد:

لعبت هذه العائلة دور بالغ الأهمية من خلال أموالها الضخمة لشراء ذمم كثير من السياسيين البريطانيين، كما فتحت الباب أمام زعماء المنظمة الصهيونية أمثال "حايم ويزمان".

هذه العائلة تجاوز ثرائها المعقول والعقل من أصل ألماني، لها مكانة في عالم المال والأعمال، هي التي سيطرت على المنظومة المالية الأوروبية وتمكنت من تجميع ثروة طائلة خلال القرن 17 و18، ضف إلى ذلك التحكم في البنوك والتغلغل في داخل الرأسمالية الغربية وداخل كواليس السياسة وأثرت بدرجة لا تصدق[1].

بظهور الحركة الصهيونية لم تتأخر عائلة روتشيلد عن دعم نشاطها بالقوة المالية الضخمة ومن الأمثلة على ذلك فتح المدارس للأطفال اليهود وتمويل حركة الهجرة والاستيطان[2] خاصة عندما استولى ماير روتشيلد إدارة العائلة حيث جمعته صداقة باللورد بلفور ولويد جورج. عرف عنه اهتمامه بالجماعات اليهودية، وقد رحب بمشروع تيودور هرتزل القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود وتعهد بريطانيا بذلك ورتب في الكواليس السياسية صدور الوثيقة وقد تقرب بحكم نفوذه المال المؤثر[3].

عندما تولى لويد جورج رئاسة الوزارة في ديسمبر 1916، بدأت الحكومة البريطانية تدرس جديا إصدار بيان عام عن السياسة البريطانية اتجاه فلسطين فدخلت في مفاوضات مع الصهيونية حول ذلك وقد أصبحت فلسطين محور نزاعات ومناورات الحرب العالمية الأولى، بل صارت هدفا للجيوش البريطانية بعد قيام الثورة العربية عام 1916 ضد الدولة العثمانية[4].

---

[1] المسيري عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 125.

[2] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص 163.

[3] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص ص 163-164.

[4] نفسه.

لقد لعبت الصهيونية دور حاسم في صدور هذا القرار وذلك باتفاق كثير من المؤرخين وحتى المصادر، فمسودة الوثيقة كانت تنتقل بين صهاينة لندن ونيويورك وفي كثير من المرات تعرضت لعمليات التعديل حتى الوصول إلى النص النهائي. فالفكرة ولدت في لندن وتم اختيارها من طرف المنظمة الصهيونية في أمريكا حيث لاقت الاهتمام وكان كل اقتراح وكل اختيار عبارة يخضع بالحذر الشديد من قبل لندن.

فالوثيقة استغرق إعدادها سنتين والنص كان جماعيا والإعلان عنه جاء بعد تفحص ونظر كبير فيما يخص مضمونه السياسي وصياغته الفعلية[1].

د. دور الثورة العربية في صدور وعد بلفور:

إذا كانت العوامل المذكورة سببا في صدور الوعد فإن هذا الوعد ما كان ليتحقق وكان ينقصه شيئا حتى يكون ذات قيمة، لأنه لو بقيت فلسطين في يد سلطة قوية لكان هذا الوعد قرارا عابرا مثل كل القرارات السابقة منذ عهد نابليون وحتى الوعود الألمانية من تمكين اليهود من أرض الميعاد[2].

لكن عندما سقطت فلسطين في يد بريطانيا بمساعدة الثورة العربية تحمست العصبة الصهيونية داخل الكواليس البريطانية فأقدمت على إصدار الوعد في السنة نفسها التي احتل فيها الجيش الإنجليزي فلسطين. وما يؤكد هذا الطرح هو أنّ احتلال فلسطين كان مقدمة لمنحها لليهود وإنجاز ذو أهمية على الصعيدين العسكري والعاطفي وقد شجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الحرب ولو متأخرة عام 1917 ويؤكد ذلك لويد جورج في مذكراته عندما كتب:

"إنّ احتلال فلسطين وجعلها تحت الانتداب البريطاني جاء لتسليمها للصهاينة وإنّ هذا لن

[1] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص ص 163-164.

[2] المسيري عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص 40-41.

يتأتى إلا من خلال فصل فلسطين عن الدولة العثمانية عبر ثورة العرب وصداقتهم المزعومة لبريطانيا التي لم تشفع أمام العلاقة القوية مع الصهاينة"[1].

كثيرون هم من تحمسوا وأيدوا وثيقة "وعد بلفور" ليس من صهاينة فقط، فالدارس للتاريخ يعرف أنّ فيصل الأول ابن حسين بن علي بن شريف أمير مكة قد أمضى اتفاقية بتاريخ 03 جانفي 1919 مع حايم ويزمان رئيس المنظمة الصهيونية، تمثل اعترافا وقبولا عربيا بوعد بلفور وتكريسا لكل ما جاء فيه وإقرارا عربيا واضحا بحق اليهود في فلسطين بل ودعوة للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتوضح هذه الاتفاقية إلى أي مدى ساهم دعاة الدولة العربية في ضياع فلسطين وتبرز تواطؤهم مع اليهود ومع الإنجليز[2].

ي. الدافع الإمبريالي لوعد بلفور:

هنالك من المؤرخين من يتجاوز فكرة الدافع الإيديولوجي لصدور وعد بلفور فهم يرون أنّ الغرب لم يكن يتعاطف أو ينظر بشفقة اتجاه اليهود وما عانوه من اضطهاد.

فالصهيونية حسب المسيري عبد الوهاب هي منتوج علماني غربي صنعته الإمبريالية الغربية لأهداف سياسية واقتصادية بحتة وما إسرائيل إلا دولة وظيفية أوجدت لاحتواء الفائض اليهودي ونقله من أوروبا، ولعب دور القاعدة الاستعمارية في المنطقة بما يخدم أهداف بريطانيا ومحيطها الرأسمالي لا أكثر[3].

وحتى الكاتب والمؤرخ عباس محمود العقاد يذهب إلى هذا الطرح في كتابه الصهيونية العالمية فيقول: "إنّ الاستعمار قد بدأ بالتجارة وإنّ طريق الهند كان أهم الطرق التجارية في

[1] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص 170.

[2] الشريف ريجينا

[3] المسيري عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص 17-39.

العالم القديم ومن ثم كثر الاهتمام بفلسطين ومصر، ولأن اليهود كانوا على اتصال بالمجتمعات الدولية فإن صوتهم ارتفع"[1].

معنى ذلك أنّ المسيري كان ينظر إلى مطالب اليهود كأنها مطالب منفصلة تعنيهم وحدهم، ولكنهم جعلوها من الوسائل المعوّل عليها في خدمة السياسة والاستعمار.

خلاصه القول هنالك تلاقي للمصالح الغربية وفائدة بريطانية من وراء مشروع توطين اليهود وصدور الوعد.

لقد مثّل صدور الوعد منعطفا هاما في التاريخ المعاصر وبداية فصل جديد في تاريخ اليهود يقوم على اغتصاب أرض شعب وتهجيره.

[1] العقاد عباس محمود، الصهيونية العالمية، القاهرة، مؤسسة هنداوي للثقافة والعلوم، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 45.

المحاضرة السادسة:

التواطؤ الاستعماري والصهيوني

في المشرق العربي

تمهيد

- العرب ومؤتمر الصلح بفرساي
- مؤتمر سان ريمو 1920
- قرارات مؤتمر سان ريمو
- الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان 1920/7/25
- الانتداب البريطاني على الشام والعراق
- الانتداب البريطاني في شرق الأردن
- الانتداب البريطاني على العراق

تمهيد:

لم تكد تركيا تدخل الحرب العالمية الأولى (1914-1918) إلى جانب الحلفاء حتى كشرت الدول الأوروبية عن أنيابها لتجسيد رغباتها المكبوتة وتشرع في تقسيم أملاك الدولة العثمانية في البلاد العربية. فروسيا يرغب في أخذ القسطنطينية والمضايق وفرنسا ترغب في الاستيلاء على سوريا، وبدأت إنجلترا تحس بحاجتها إلى طريق بري إلى الشرق ورغبتها في التمكن من ذلك وأما إيطاليا فكانت لها أطماع في ليبيا. وأدى التنافس الاستعماري بين هذه الدول إلى التغلغل أكثر داخل البلاد العربية عن طريق الاتفاقات والسيطرة والمصالح وبمرور الزمن تحول النفوذ إلى استعمار وانتداب.

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في 11 نوفمبر 1918، وعلى الساعة الحادية عشر، استسلمت ألمانيا وهي الطرف الفاعل في هذه الحرب الأوروبية الكبرى والمأساوية في نفس الوقت من خلال نتائجها على المجتمع الدولي والعربي. تنفس العالم الصعداء وعقد المنتصرون مؤتمرا في قصر فرساي بباريس وأطلق عليه مؤتمر الصلح.

انعقد المؤتمر بعد 70 يوم من نهاية المعارك في ظل أوضاع حرجة طبعتها مجموعة من الهواجس والمخاوف والأطماع وحتى الآمال. فالتركة ثقيلة ومرجعية مبادئ ولسون الأربعة عشر تنتظر الالتزام بها، وخطر الشيوعية يلوح في الأفق، ضف إلى ذلك المطالب القومية للشعوب الأوروبية. وسط هذه الأجواء انعقد مؤتمر الصلح يوم 18 جانفي 1919 بحضور 27 دولة.

تمحورت انشغالات المؤتمر حول العديد من النقاط، فأنشأت عصبة الأمم باقتراح من الرئيس الأمريكي ولسون لإعداد تسوية دائمة لمستقبل السلام العالمي.

1) العرب في مؤتمر الصلح بفرساي:

انتهت الحرب العالمية الأولى في 11 نوفمبر 1918 بانتصار دول الوفاق الاستعمارية وهي فرنسا، بريطانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى اليابان. وأقحمت الدول الاستعمارية مستعمراتها في هذه الحرب بالتبعية والخضوع والإغراء أحيانا والوعود. ودفعت هذه المستعمرات فاتورة كبيرة من الدمار والضحايا البشرية.

جاء في المادة الثانية عشر من مبادئ ولسون، الحديث عن مصير أملاك الدولة العثمانية العربية حيث نصت على:

"ضمان تطور حر لكل القوميات في الإمبراطورية العثمانية". فالشعوب العربية كانت تنتظر موقف مشرف من طرف الحلفاء خاصة وأنهم وقفوا معهم في الحرب بجميلها على المنتصرين وبتضحياتها[1]. إضافة إلى الوعود التي منحوها لهم مشرقا ومغربا من كل من البريطانيين والفرنسيين.

إذا راهن العرب في مؤتمر الصلح على ثلاث عناصر كبرى هي:

1-مبادئ ولسون 14 كمرجعية أساسية للمؤتمر.

2-الإسهام المعتبر في الحرب إلى جانب الحلفاء المنتصرين.

3-المراهنة على وعود مكتوبة من بريطانيا للشريف حسين في 1915، وتحالفه معها باسم عرب المشرق أثناء الحرب[2].

[1] عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي (1516-1922)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د. ت، ص ص 50-51.

[2] نفسه.

في ظل هذه الاعتبارات سافر زعماء عرب كثيرون إلى باريس للمشاركة في المؤتمر حاملين مطالب شعوبهم منهم الأمير فيصل وسعد زغلول وعبد العزيز الثعالبي والأمير خالد الجزائري[1].

كانت مطالب الأمير فيصل بن الشريف حسين في المؤتمر واضحة وتتمثل في:

1-الاعتراف باستقلال الشعوب العربية.

2-إلغاء اتفاقية سايس بيكو.

3-إلغاء وعد بلفور.

هذه المطالب لم تعترف بها فرنسا ولا بريطانيا بل بالعكس جاءت قرارات المؤتمر مخيبه لآمال الشعوب العربية[2].

إنّ أبرز ما ميز هذا المؤتمر هو تشديد الرئيس الأمريكي ولسون على ضرورة اعتبار البنود الأربعة عشر التي نشرها في مطلع عام 1918، كأساس لإقرار السلم في العالم، ولعل أهم مبدأ هو مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها". لكن هذه المبادئ لم يرتاح لها كل من فرنسا وبريطانيا لأنها تقف في وجه مخططاتها الاستعمارية التوسعية في المنطقة[3].

كما جاءت قرارات مؤتمر الصلح مخيبة وأعدت اتفاقية "سيفر" مع تركيا التي نصت على:

1- اعتبار المحافظات الأربعة سوريا ولبنان وفلسطين والعراق كيانات سياسية منفصلة عن بعضها البعض.

2- الاتفاق على إدارتها مستقبلا بنظام "الانتداب" باسم عصبة الأمم.

3- ويعني الانتداب تمثيل طرف لآخر في مجال معين.

---

[1] نفسه.

[2] لبيب عبد الستار، التاريخ المعاصر، ط4، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1982، ص ص 353-354.

[3] نفسه.

وقد وضف هذا المصطلح في الميدان الاستعماري من خلال تجريد الدول المغلوبة في الحرب كألمانيا وتركيا ووضعها تحت وصاية لعصبة الأمم لتسييرها وإدارتها مؤقتا من طرف دول كبيرة منتصرة في الحرب[1]. ويعني ذلك أنّ مصطلح الانتداب يعبر عن "استعمار مهذب" أو حماية فقط. هذا نظريا، أما عمليا فهو سياسة للسطو والغزو والاستعمار من طرف الأقوياء الذين هم الخصم والحكم وعمالقة النظام الدولي الجديد بين الحربين(1919-1939).

2) مؤتمر سان ريمو 19 و25 أفريل 1920:

يعتبر عام 1920 عام نكبة على عرب الشرق الأوسط الأسيوي أو المشرق، لأنه العام الذي تم فيه إنكار حق العرب المرتقب في الاستقلال والوحدة وتم فيه اقتسام الشام والعراق بقوة السلاح بين فرنسا وبريطانيا.

انعقد المؤتمر في منتجع "سان ريمو" بإيطاليا على بعد 115 كلم غرب مدينة جنوة على الساحل الإيطالي وعلى بعد عشرين كلم من الحدود الفرنسية الإيطالية. كان مؤتمر للمجلس الأعلى للحلفاء المنتصرين في الحرب على مستوى رؤساء الحكومات للدول الكبرى النافذة وبعض الدول الكبرى النافذة وبعض المندوبين من الدول التي أيدت الحلفاء في الحرب والتي كانت طامعة بدورها في الاستفادة من الغنائم الاستعمارية من أملاك الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد غابت عن المؤتمر لمعارضتها لسياسة الحلفاء الانتقامية والثأرية والتوسعية وبتطرف مذهل وجنوني ومناقض لمبادئ ولسون 14[2].

تمحور جدول أعمال المؤتمر على:

1- ضبط آليات التنفيذ لاتفاقية فرساي مع ألمانيا الممضاة في 28 جوان 1919.

2- دراسة مشاكل الشرق الأوسط والمقصود "الانتداب" المفروض على الولايات العربية.

[1] زايد محمود، المرجع السابق، ص 93.

[2] زايد محمود، المرجع السابق، ص 107.

3- الضبط النهائي لاتفاقية "سيفر" التي ستفرض على تركيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى والتي تنتظر تقرير مصيرها من طرف الحلفاء.

كما أضيفت فقرة تنص على أنّ الانتداب على فلسطين سيلتزم بتطبيق وعد بلفور[1].

أ. قرارات مؤتمر سان ريمو:

– اتفق الحلفاء في هذا المؤتمر على محتوى اتفاقية "سيفر" في صيغتها النهائية وعلى منح بريطانيا الانتداب باسم عصبة الأمم على كل من العراق وشرق الأردن وفلسطين مع التأكيد على التزامها بتطبيق وعد بلفور، ومنح الانتداب لفرنسا على سوريا بما فيها لبنان[2].

كما تتنازل تركيا عن 5/4 من أراضيها السابقة قبل الحرب بما فيها أملاكها العربية في الهلال الخصيب كلها مع وضع المضائق التركية تحت رقابة دولية.

كذلك التنازل عن الجزء الأكبر من قسمها الأوروبي محتفظة بالقسطنطينية وضواحيها والتنازل عن "ترافيا وأدرنة" التركيتين في أوروبا لليونان، مع الاحتفاظ فقط بآسيا الصغرى الأناضولية كلها، والتي تعد موطن الأتراك باستثناء ميناء إزمير الذي تنازلت عنه لليونان[3].

أما المحافظات العربية العثمانية (الهلال الخصيب) فلقد وضعت تحت وصاية مؤقتة لعصبة الأمم والتي منحت الانتداب عليها لبريطانيا وفرنسا كدولتين منتدبتين من عصبة الأمم[4].

إنّ قرارات مؤتمر سان ريمو لم تمر بهدوء بل قام ثورات مسلحة احتجاجا على تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى وأخطرها ثورة العراق عام 1920[5].

ب. فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان 25 جويلية 1920:

---

[1] محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة، بيروت، 2012، ص 35.

[2] جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص 419.

[3] خلة كامل محمود، فلسطين والانتداب البريطاني (1922–1939)، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982، ص 59.

[4] نفسه.

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 268–269.

قاد ثورة الشريف حسين ضد تركيا عام 1916، ابنه الأمير فيصل حيث دخلت الجيوش العربية دمشق في الفاتح أكتوبر 1918 وأعلن فيصل نفسه ملكا على سوريا وعلقت الأعلام العربية على المباني واحتفل فيصل بالانتصار الوهمي وقيام الدولة العربية الموحدة والمستقلة والموعودة من بريطانيا التي كانت قواتها متواجدة بالعراق وفلسطين وسواحل الشام كلها[1].

كانت فرنسا تعد العدّة لاحتلال الشام بالتوافق السري مع بريطانيا المتمثل في اتفاقية سايس بيكو. لذلك سخرت فرنسا من دولة فيصل بدمشق وطلبت من بريطانيا الضغط على حليفها فيصل. هذه الأخيرة طلبت من فيصل الانسحاب وترك السواحل والموانئ السورية للقوات الفرنسية لاعتبارات عسكرية محضة، ففعل فيصل ما طلب منه. فسارعت القوات الفرنسية بالنزول في بيروت وكل الموانئ السورية بعد انسحاب القوات البريطانية وشرعه القوات الفرنسية بإنزال وتمزيق الأعلام العربية أمام نشوة انتصار الحلفاء[2].

ج. إنذار الجنرال "هنري غورو" واحتلال فرنسا لسوريا 25 جويلية 1920:

وفي 14 جويلية 1920 تلقى الأمير فيصل بدمشق إنذار من الجنرال "غورو" والمندوب الفرنسي السامي بسوريا وتضمن الإنذار المطالب الآتية:

– الاعتراف بالانتداب الفرنسي على سوريا:

لم ينتظر "غورو" الرد من فيصل بل تحرك بجيشه المرابط في بيروت والسواحل السورية لاحتلال دمشق عسكريا وبسرعة. دارت معركة معركة "ميلسون" بضواحي دمشق وعلى طريق بيروت بين الجيش السوري المتأهب للدفاع بقيادة وزير الدفاع "يوسف العظمة"

وتدخلت القوات الفرنسية بالمدفعية والطيران لتحصد المئات من أفراد الجيش السوري ويسقط القائد والوزير السوري في ميدان الشرف. كما اكتسحت القوات الفرنسية دمشق في 25

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 269.

[2] جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ص 250–251.

جويلية 1925 وطرد فيصل ليرحل إلى أوروبا فارا متجرعا مرارة الإحساس بالغدر والخديعة من حليفته بريطانيا[1].

فرضت فرنسا الانتداب على سوريا بالغزو العسكري وفصلت لبنان عنها وأنشأت دويلات طائفية بسوريا كدولة العلويين والدروز.

وانتهت مسرحية الانتداب الفرنسي على الشام بالقوة الفرنسية وبالغدر والخديعة البريطانية والتواطؤ الدولي المتمثل في عصبة الأمم[2].

د. الانتداب البريطاني على الشام والعراق 1920-1921:

لقد حسم مجلس عصبة الأمم في إقرار الانتداب الفرنسي على سوريا والبريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق لتكون بريطانيا المتواجد الأكبر عسكريا في منطقة الهلال الخصيب والمستفيد الأكبر من الانتداب على بقية الأملاك العربية العثمانية في الهلال الخصيب. حيث تحصلت على كل من العراق وشرق الأردن وفلسطين.

لكن بريطانيا كانت منتصرة وقوية ومربكة بمواقفها المتناقضة والمتضاربة مع حليفتها فرنسا وأصدقائها الصهاينة والعرب. كانت الصعوبة الأولى في التوفيق بين الوعود الثلاث والالتزامات السابقة بالجملة. فحليفها وصديقها الأمير فيصل بن الحسين عند دخوله دمشق عقب الثورة التي قادها بتحالف مع الإنجليز في الأول من أكتوبر 1918، أعلن نفسه ملكا على سوريا عام 1920 وعد ودعم عالمي من بريطانيا[3].

[1] جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ص 471-473.

[2] جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ص 471-473.

[3] نفسه.

في نفس الوقت كانت بريطانيا قد تقاسمت مسبقا الهيمنة على الهلال الخصيب مع حليفتها فرنسا في اتفاقية سايس–بيكو السرية وكانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا في تلك الاتفاقية[1].

لقد تصرف الفرنسيون عسكريا على ضوء الاتفاقية السرية، فاحتلوا سوريا ولبنان عسكريا عام 1920 دون احتلال شرق الأردن الذي كان إداريا جزء من ولاية سوريا في العهد العثماني، لكنه كان من نصيب بريطانيا في الاتفاقية المذكورة، لهذا قام الفرنسيون بعد احتلال دمشق بطرد الأمير فيصل منها حالا لأنه ليس حليفهم المباشر في الحرب ولا تربطهم به وعود أو عهود، وهو الذي راهن على الإنجليز وصديقه "لورانس العربي"[2].

هـ. الالتزامات البريطانية المتناقضة:

كانت بريطانيا مربكة لارتباطاتها والتزاماتها المتناقضة فلم تتمكن من التوفيق وإرضاء الأطراف كلها. ويكمن هذا الارتباك في:

* الوعود التي أعطاها للشريف حسين ضمن المراسلات مع هاري ماكماهون والتي كانت تتضمن إقامة مملكة عربية هاشمية في منطقة الهلال الخصيب، كلها مقابل تحالفه معها في الحرب وثورته العربية في جوان 1916 ضد تركيا حليفة ألمانيا في الحرب منذ بدايتها.

* الاتفاق السري مع فرنسا الحليفة في الحرب والمتضمن اقتسام مسبق للهلال الخصيب بالتراضي ودون مواجهات وصراع بينهما وكان هذا الاتفاق قد منح لفرنسا سوريا بما فيها لبنان.

* وعد بلفور في 02 نوفمبر 1917 الذي منحه لليهود بالمساعدة على تأسيس وطن قومي لهم بفلسطين والذي باركه مؤتمر سان ريمو عام 1920 ومن عصبة الأمم في سلسلة الانتدابات

[1] عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص 75.

[2] عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص 76.

التي منحتها لفرنسا وبريطانيا عام 1919، وكان اليهود بدعم من المنظمة الصهيونية العالمية التي أسسها "تيودور هرتزل"، قد توافدوا على فلسطين بأعداد كبيرة وأسسوا مستعمرات فلاحية أثناء الحرب العالمية الأولى بفلسطين حيث بلغ عددهم عام 1919 ما يقارب 70 ألف يهودي يتهيؤون لتجسيد الوعد بعد الحرب[1].

ي. الانتداب البريطاني في شرق الأردن:

كان شرق الأردن ينتمي جغرافيا لولاية سوريا في العهد العثماني، وظل على هذا الحال إلى قيام مملكة فيصل بسوريا بين الفاتح أكتوبر 1918 و25 جويلية 1920. وفي 1920 تزامن احتلال بريطانيا للأردن مع طرد صديقها الأمير فيصل بن شريف حسين من فرنسا في الوقت الذي ظهر فيه عبد الله بن الشريف حسين في جنوب الأردن متزعما ثورة البدو العرب ضد الفرنسيين الذين غزوا سوريا وطردوا منها الأمير فيصل بن الشريف حسين[2].

حاولت بريطانيا بمكر ودهاء التوفيق بين مطامعها الاستعمارية والتزاماتها مع الفرنسيين واليهود والعرب. فعقدت مؤتمر بالقاهرة لتسوية قضاياها الاستعمارية في الشرق الأوسط، وكان المؤتمر يترأسه ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني ولورانس العربي عام 1921 صاحب نظرية المملكة العربية تحت النفوذ الإنجليزي وبزعامة الهاشميين، وأقنع المؤتمر بآرائه وبضرورة محافظة بريطانيا على علاقاتها الوطيدة بالأسرة الهاشمية والوفاء ببعض التزاماتها اتجاهها. فانتقل تشرشل بنفسه للقدس واجتمع مع الأمير عبد الله بن الشريف حسين الذي كان متذمرا وساخطا على الفرنسيين وينادي بالثأر منهم[3].

[1] الشريف ريجينا، المرجع السابق، ص 175.

[2] عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص 77.

[3] نفسه.

تمخض اللقاء بين الأمير عبد الله بن الشريف حسين والوزير ونستون تشرشل على صفقة سياسية توفيقية تتضمن البنود الآتية:

1- قبول الأمير عبد الله منصب "الأمير" على شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.

2- تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدات مالية سنوية للإمارة الفقيرة.

3- تتعهد بريطانيا بمنع اليهود من الدخول والهجرة إلى الأردن مطلقا.

4- يتعهد الأمير عبد الله بالتوقف عن مهاجمة الفرنسيين بسوريا.

تصرفت بريطانيا في الصفقة بنصيحة من لورانس العربي ذلك المستشرق الناطق بالعربية وبلباسه البدوي وهدفت من وراء هذه التسوية التوفيقية من ترضية الشريف حسين الذي خدعته فعلا وغدرت به وتنكرت للوعود التي كانت منحتها إياه عام 1916 مقابل تحالفه معها ضد الأتراك الأعداء والخصوم في الحرب يومها.

بقبول الأمير عبد الله العرض البريطاني، تبخرت أسطورة "الثورة والثأر" وبدأ حلم الإمارة في جزء محدود من مملكة موعودة لأبيه الشريف حسين فكان الانتداب البريطاني على الأردن والذي أقرته عصبة الأمم عام 1922[1].

أما فلسطين فلقد نفذت بريطانيا أمر الانتداب الذي أخره مؤتمر سان ريمو عام 1920، والمتضمن التزامها دوليا بتنفيذ وعد بلفور مشركة معها المجتمع الدولي من حلفاء وعصبة الأمم وتنفيذ الجريمة وتأكيد مبدأ الاغتصاب والسطو الصهيوني لأرض فلسطين بمؤامرة بريطانية صهيونية وتواطؤ دولي على مكشوف ولم تفعل بريطانيا سوى فرض الانتداب على فلسطين عام 1920 بشرعية دولية[2].

[1] لبيب عبد الستار، المرجع السابق، ص ص 355-356.

[2] جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص 474.

مباشرة بعد ذلك قامت بريطانيا بتغيير الإدارة العسكرية بإدارة مدنية وعينت على رأسها هربرت صامويل الصهيوني الإنجليزي ليبدأ تنفيذ المشروع الصهيوني بدعم بريطاني لتهويد فلسطين وتشجيع الهجرة المدعومة من الحركة الصهيونية العالمية.

و. الانتداب البريطاني على العراق 1920 وتنصيب فيصل ملكا عليها 1921:

لقد كان للعراق أهمية استراتيجية كبيرة فهو بلد واسع المساحة غني بالبترول وبجواره دول عظيمة مثل تركيا وإيران وكان أثناء الحرب مسرحا لمعارك طاحنة بين الإنجليز والأتراك.

تمكن الإنجليز من احتلال بغداد في 11 مارس 1917 وطردوا الأتراك منها وأوهموا العرب بأنهم منقذون لهم من جبروت الأتراك.

أسس الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى بالعراق إدارة استعمارية بريطانية تابعة لحكومة الهند البريطانية، وبعد مؤتمر سان ريمو توضحت النوايا والأطماع الحقيقية لبريطانيا حيث طبقت قرار مجلس الحلفاء وفرضت الانتداب على العراق بشرعية دولية وبتفويض من عصبة الأمم، فأتت بالملك فيصل من سوريا لتنصيبه ملكا على العراق سنة 1921 تحت الانتداب البريطاني مثل أخيه عبد الله شرق الأردن، فقبل فيصل بن الحسين بالدور بعد ضياع حلم المملكة العربية[1].

كانت بريطانيا بفرضها الانتداب على شرق الأردن وفلسطين والعراق عقب الحرب العالمية الأولى، المستفيد الأكبر في منطقة الهلال الخصيب استعماريا. واستطاعت بخبثها ودهائها إلى التوفيق بين مصالحها.

[1] أمين سعيد، المرجع السابق، ص 63.

البيبليوغرافيا:

المراجع:

1- سعيد أمين: الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، المجلد 01، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د. ت.

2- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981.

3- يحيى نبهان: معجم المصطلحات التاريخية، دار يافا للنشر والتوزيع، د. ت.

4- نجدة فتحي صفوة: الجزيرة العربية والوثائق البريطانية، ج3، نجد، الحجاز، دار الساقي، بيروت 1998.

5- مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، ط4، دار طلاس للترجمة، دمشق، 1987.

6- هاني الهندي: الحركة القومية العربية في القرن العشرين، دراسات سياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د. ت.

7- يونان لبيب رزق: موقف بريطانيا من الوحدة العربية، دراسة وثائقية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

8- محمود زايد: تاريخ فلسطين، بيروت، 1974.

9- الغالي الغربي: دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

10- جورج أنطونيوس: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، تر: ناصر الدين الاسدود وإحسان عباس، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1982.

11- فرومكين دافيد: نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن، طبعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، دار عدنان، د. ت.

12- قدري القلعجي: الثورة العربية الكبرى، ط2، شركة المطبوعات والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994.

13- موسى سليمان: الحركة العربية سر النهضة العربية الحديثة، ط3، دار النهار، لبنان، 1986.

14- محمود أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، العدد 96، دار المعرفة، الكويت، 1984.

15- باربارا توخمان: الكتاب المقدس والسيف، إنجلترا وفلسطين منذ العصر البرونزي إلى بلفور، تر: منى عثمان ومحمد طه، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1956 و2004.

16- أكرم لمعي القس: الاختراق الصهيوني والمسيحية، ط2، دار الشرق، القاهرة، 1993.

17- حميد حمد السعدون: البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، جامعة بغداد للدراسات الدولية، العراق، د. ت.

18- محمد السماك: الصهيونية المسيحية، دار النفائس، بيروت، 2004.

19- ريجينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، تر: أحمد عبد الله عبد العزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983.

20- المسيري عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية، ط1، دار الشروق، بيروت، 1999.

21- عباس محمود العقاد: الصهيونية العالمية القاهرة، مؤسسة هنداوي للثقافة والعلوم، دار الفكر دمشق، 2003.

22- عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (1516-1922)، دار النهضة العربية، لبنان، د. ت.

23- عبد الستار لبيب: التاريخ المعاصر، ط4، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1982.

24- محمد صالح محسن: القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة، بيروت، 2012.

25- كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني (1922-1939)، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.

المراجع الخاصة بـ: أوضاع الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 19

1) ROBERT MONTRON : histoire de l'empire ottoman, aubien imprimeur, Poitiers, ligugé, France, 1989.

2) مصطفى كامل: المسألة الشرقية، مصر، 1899/1375.

3) منير البعلبكي: معجم أعلام المورد: ط1، دار الملايين، بيروت، .1992

4) عائشة عثمان أوغلو: مذكراتي والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تر: صالح سعيد ولي صالح، د. م. ن، عمان، 1991.

5) السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية (1891-1908)، ط1، ط2، مؤسسة الشركة المتحدة، بيروت، 1979.

6) فريد بك محامي: تاريخ الدولة العثمانية، ط1، تح: حسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

7) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، د. م. ن، د. ت.

8) لبيب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ط4، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1982.

9) محمد قربان نياز ملا: السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في نشر الدعوة الإسلامية، ط1، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1988.

10) عزتلو يوسف بك أصاف: تقديم محمد زينهم ومحمد غريب، تاريخ سلاطين بن عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

11) اسماعيل أحمد باغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة عبيكان، د. م. ن، 1998.

12) محمد عدنان مراد: بريطانيا والعرب، تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، د. ت.

13) محمود علي الداؤوب: الخليج العربي والعلاقات الدولية، 1890-1914، ج1، دار المعرفة، القاهرة، د. ت.

14) يوسف حسن عمر: أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، دار المتنبي، الأردن، 2009.

15) حسن مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.